جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الإقتصاد السياسي والتشريعات الإقتصادية

واقع التعليم العالي في ليبيا وطرق تمويله

بحث متطلب لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الباحث

محمد فتحي عبدالسيد

تحت إشراف

أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الإقتصادية
كلية الحقوق- جامعة المنصورة

١٤٤٣هـ-٢٠٢١م

مقدمة

يعد التعليم الجامعي أحد المؤسسات التربوية الرئيسة التي تلعب دوراً فعالاً في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم راهنت عليه ليبيا في تحقيق تقدمها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي.

فالمتتبع لأحوال التعليم الجامعي في ليبيا منذ انشاء اول مؤسسة تعليمية عليا، كلية الآداب كنواة (للجامعة الليبية) سنة ١٩٥٥ بعدد (٣٣) طالبًا ليجد تطوراً ملحوظًا في أعداد الطلاب، وفي عدد مؤسسات التعليم الجامعي. فقد وصل عدد الطلاب الملتحقين في سنة ٢٠٠٧– ٢٠١٠ إلى أكثر من (٣١٩,٠٠٠) طالبًا وطالبة موزعين على (١٤) جامعة[١].

يصاحب هذا التوسع في التعليم العالي زيادة في حجم التمويل المدعوم بالكامل من الدولة، وهكذا فإن الإشكالية ستتفاقم مع مرور الزمن حتى يأتي اليوم الذي يصعب فيه استيعاب الجامعات للأعداد المتزايدة للالتحاق بها. وضعف المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي وسوق العمل، واستمرار تفاقم العبء التمويلي على الدولة الذي ازداد من ١١٥٠ دولار عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٢٣٧٤ دولار تقريبًا سنة ٢٠١٠.

إن نسبة الإنفاق ستزداد حتمًا في السنوات اللاحقة، وهذا ما أكدته الدراسة التي أجرتها اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) بأن تكلفة الطالب الجامعي سنويًا ستزداد لتصل إلى ١١,٤٢٢ دولار[٢].

إن مرحلة التعليم العالي شأنها شأن أي مرحلة تعليمية أخرى تشتق أهدافها من طبيعة المجتمع والعصر الذي يوجد فيه، هذا مع اختلاف الجامعات والمعاهد العليا عن بقية المؤسسات في كونها أكثر هذه المؤسسات ارتباطًا بنواحي التنمية الاجتماعية، وبالتالي يمكن إرجاع أهمية تطوير مثل هذه المؤسسات إلى أهمية دورها في نقل الدول وخاصة النامية منها من مرحلة التخلف والسيطرة إلى مراحل النمو، ويشكل التعليم العالي نسقًا فرعيًا لنسق التعليم، والذي يعد دوره نسقًا

---

(١) إحصائية صادرة عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم لسنة ٢٠١٠

(٢) بشير أحمد سعيد، تصورات حول تمويل التعليم العالي، العدد (١٥)، مجلة الجامعي، طرابلس، ليبيا، مارس ٢٠٠٦، ص٢٦٨.

فرعياً لانساق أكبر تتمثل في النسق المجتمعي والانسياق الإقليمي والعالمية، فإن نسق التعليم العالي يتضمن انساقًا فرعيًا يمكن الإشارة إلى أهمها في أهداف التعليم العالي وبنيته وإدارته وتمويله ومناهجه ومعلميه وأساليب تقويمه وصلته بالمجتمع ورعاية الطلاب في إطاره(٣)، وإن التعليم العالي هو المسؤول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية العالية المستوى في مختلف المجالات، وهو أداة المجتمع في تطوير التكنولوجيا لخدمة الأغراض والمطامع المجتمعية، واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغير الثقافي والاجتماعي وبذلك يلعب دورًا بارزًا وأساسيًا في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيد شرطًا ضروريًا للتراكم والتكاثر المعرفي، وازدهار حركة البحث العلمي والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة(٤)، وتعاني أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر في مستوى العملية التعليمية، وأداء الأنظمة الفرعية المكونة للتعليم، وأن اختلفت بالطبع درجة تأثير هذه الصعوبات والمشكلات من دولة إلى أخرى.

ويعد الإنفاق على التعليم العالي من أعقد المشكلات التي يواجهها التعليم العالي وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة إذ إن هناك جدل لا يتوقف بين أنصار الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع.

فالبعض يعالج هذه المسألة من منظور اقتصادي بحت داعيًا إلى إلغاء المجانية وتحميل الطالب وأسرته نفقات تعليمه، وربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات الصناعة والتجارة، وللتوسع في فتح جامعات خاصة، والبعض الآخر ينطلق منطلقًا اجتماعيًا مناديًا بالإنفاق العام والتوسع في القبول لتحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، والبعض الآخر يرى تغلب النواحي المعرفية والأكاديمية مؤكداً على الجدارة والأهلية في القبول والتمويل المختلط في الإنفاق(٥)،

---

(٣) فايز مراد مينا، التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص٣٢.

(٤) محمد إبراهيم عطوة مجاهد، التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خرجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، التعليم وعالم العمل في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، من ٣-٤ أبريل سنة ٢٠٠١، ص١٩٨.

(٥) السيد السيد محمود البحيري، تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دارسة مستقبلية" رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص١.

وبالتالي تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة(٦).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في قدرة الجامعات الليبية على تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، والذي يتزايد عليه سنة بعد أخرى إذ أن عدد المسجلين بالتعليم الجامعي سوف يزداد مع الربعية الأولى من الألفية الثالثة ليصل إلى اكثر من نصف مليون طالب وطالبة ومن ثم فإن الأعداد المتزايدة بسوق تثقل عبء الدولة في التمويل إذ لم يبحث عن توفير مصادر إضافية لمواجهة العجز الذي قد يطرأ في إمكاناتها التمويلية(٧).

إن التطور الكمي في أعداد الخريجين من الجامعات أدى إلى وجود عدد كبير منهم لا تتناسب وتخصصاتهم مع وظائف سوق العمل الليبي الأمر الذي ترتب عليه وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبة البطالة (١٠%)(٨).

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الباحثين عن العمل من بين المؤهلين جامعياً قد بلغت (٢٥%) سنة ٢٠٠١(٩)، وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة بنسب أخرى في المراحل التعليمية دون التعليم الجامعي.

---

(٦) عبد الله عبد العزيز الهلاوي، الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالي والحوار المطلوب، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، سنة ٢٠٠٠، ص١١٢.

(٧) عبد الرحيم محمد البدري، الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٢، ص٣١.

(٨) جلال الهادي سالم، الإنفاق على التعليم العالي ومستوى الكفاءة الانتاجية، بحث مقدم إلى ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية المنعقد في الفترة من ٢٦– ٢٨ أبريل ٢٠٠٤، أعمال مؤتمر، الجزء الثاني، ٢٠٠٤، ص٣٩٧.

(٩) جلال الهادي سالم، المرجع السابق، ص٣٩٧.

إن ازدياد الطلب على التعليم الجامعي والتوسع في مؤسساته التعليمية سوف يثقل الميزانية العامة للدولة، ويزداد حجم الانفاق عليه سنة بعد أخرى في ظل المتغيرات والظروف الاجتماعية والاقتصادية الدولية والمحلية.

إن إشكالية تفاقم تمويل التعليم الجامعي تتطلب إيجاد بدائل لتحسين كفاية تمويل التعليم الجامعي، وتأسيساً على ما سبق يمكن تناول هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

ما مدى قدرة التعليم الجامعي على تلبية الطلب الاجتماعي المتزايد عليه في حالة عدم وجود بدائل تمويلية مساندة للتمويل المباشر من الميزانية العامة للدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- تسليط الضوء على واقع التعليم الجامعي من حيث التمويل والإنفاق في ظل تزايد الطلب الاجتماعي عليه.
- الارتقاء بالعليم الجامعي من خلال خطة هادفة لتطوير وتنويع مصادر التمويل مستوحاة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية وبخاصة تلك التي مرت بتجارب ناجحة في هذا الشأن.
- يعد هذا البحث امتداداً للبحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمويل التعليم الجامعي الذي سوف يساعد المختصين وصانعي القرار الخاص بالتعليم الجامعي في رسم سياسات وإجراءات مستقبلية تحد من تفاقم مشكلة التمويل الآنية والمستقبلية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على واقع التعليم الجامعي في ليبيا بشكل عام وحجم تمويله والإنفاق عليه على وجه الخصوص.
- تحديد البدائل المقترحة التي يمكن أن تشكل مصادر تمويل إضافية غير رسمية لتسهم في الميزانيات المخصصة للتمويل.

- التعرف على دور الاجهزة الرقابية في ضبط الأداء المالي والإداري لمؤسسات التعليم العالي.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته، يوظف المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والبيانات الإحصائية ذات الصلة بموضوع البحث لاستخلاص حلول ومقترحات تسهم في رسم سياسات، وحلول كفيلة بتطوير مصادر التمويل وتنويعها لترفد ما يخصص من ميزانيات التعليم الجامعي.

الإطار العام للدراسة:

الفصل الاول : واقع تمويل التعليم العالي في ليبيا.

المبحث الأول: التعليم العالي وطرق تمويله في ليبيا.

المبحث الثاني: النموذج البريطاني في تمويل التعليم العالي.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التعليم العالي في ليبيا.

المبحث الرابع: الإتجاهات الحديثة لتمويل التعليم العالي .

الفصل الثاني: التحديات والمشكلات التي تواجه قطاع التعليم العالي وتمويله والسياسات المقترحة لمواجهة التحديات والمشكلات .

المبحث الأول: التحديات والمشكلات التي يواجهها قطاع التعليم العالي

المطلب الاول :التحديات الداخلية التي يواجهها القطاع

المطلب الثاني : التحديات الخارجية التي يواجهها قطاع تعليم العالي

المبحث الثاني : الحلول والسياسات المقترحة لمواجهة التحديات وصعوبات قطاع تعليم العالي في ليبيا.

المبحث الثالث: تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

المبحث الرابع: تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة ٢٠١٩ حول قطاع التعليم العالي في ليبيا.

مفاهيم الدراسة:

- مفهوم التمويل في مؤسسات التعليم العالي:

لا يوجد تعريف موحد للتمويل، حيث يوجد الكثير من التعريفات في ذلك من قبل الباحثين والمهتمين في هذا المجال.

قد عرفه البعض " بالأموال وينطوي ذلك على سياسات التمويل ومصادره والمبالغ التي تقدم له"(١٠).

كما عرفه أخرون بأنه " إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية"(١١).

كما عرف بأنه " مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة"(١٢).

ويتضح من التعريفات السابقة أن المقصود بتمويل المؤسسات التعليم العالي هو توفير الموارد النقدية وغير النقدية لتلك المؤسسات وذلك من مصادر مختلفة، وكذلك إدارة هذه الأموال واستغلالها الاستغلال الأمثل .

- مفهوم التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه: كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجيا أو إعداد المعلم التي تقدم في المؤسسات مثل الجامعات، كليات الفنون الحرة، المعاهد التكنولوجية، وكليات المعلمين بحيث تتوفر الشروط التالية:

---

(١٠) رحمه انطوان، كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة ٣٣ لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، ١٧- ١٩ نيسان ٢٠٠٠.

(١١) أبو الوفا جمال وآخرون، اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، دار المعرفة الجامعة، مصر، ٢٠٠٠.

(١٢) صالح أسعد، تمويل التعليم الجامعي وأثره على الإدارة الجامعية في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم العالمي المنعقد بجامعة القدس المفتوحة بغزة ٢٩/١١/ ٢٠٠٦.

١-المتطلب الأساسي للالتحاق هو إكمال التعليم الثانوي.

٢- السن المعتاد للالتحاق حوالي ١٨ عاماً.

٣- تقود المقررات إلى إعطاء(منح اسم، درجة، دبلومة، أو شهادة التعليم العالي) [١٣].

الجامعــة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب[١٤].

التمويل: يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإداراتها بكفاءة عالية[١٥]، ويعرف أيضاً: بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض[١٦].

تمويل التعليم: هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة[١٧].

---

(١٣) فايز مراد مينا، التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل) القاهرة ، مكتبة لأنجلو المصرية ،٢٠٠١،ص٣٢

(١٤) مليحان معيص السبيتي، الجامعات (نشأتها، مفهومها، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع٥٤، ٢٠٠٠، ص٢١٤.

(١٥) الأمم المتحدة، برامج الأمم المتحدة الألماني، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠، ص١٩.

(١٦) عبد الله عبد الدايم، الإنفاق والتمويل في خطط التنمية بالبلاد العربية، صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية، السنة السادسة، ع٥، بيروت، ١٩٧٩، ص١٥.

(١٧) أحمد عثمان حميد، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٧.

تمويل التعليم الجامعي: هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإداراتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة[١]. محددة[١].

ثانيًا- الإنفاق على التعليم:

تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال الفترة التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية، وترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساسًا إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين به على شتى المستويات والمراحل، غير أن ما تنفقه البلدان العربية من البلاد النامية مازال قليلاً بالقياس إلى حاجتها التعليمية، وتبدو الهوة واسعة سحيقة بين البلدان العربية والبلاد المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم[٢].

ويعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويداها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى وورس وقرطاسيه وغيرها، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعني أن التعليم مشروع مكلف ماديًا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على العليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة[٣].

كما يعرف أيضًا الإنفاق على التعليم الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية. فإن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم هو دور رئيسي في البلدان النامية، أما في البلدان المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نسبيًا

---

(١) السيد السيد البحيري، تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٤ ، ص١ .

(٢) عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، استراتيجية إصلاح التربية العربية، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ١٩٨٨، ص١٧٢.

(٣) محمد يوسف المسيلم، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، ٢٠٠٢، ص٨١.

يعاظم دور القطاع الخاص إلا أن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم يظل مؤثراً في هذه البلدان وتختلف دور الحكومات في هذا الصدد من دولة إلى أخرى[١].

وتقاس أهمية الإنفاق على التعليم في بلد من البلدان بنسبتها إلى الموازنة العامة ليست سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر، وحتى في المكان الواحد من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى، ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل القومي[٢].

ويرى كيفين وين ١٩٩١ أن تطبيق قوانين السوق على التعليم العالي يجعل إنتاج الجامعات غير مرتبط بقرارات وعمليات تخطيطية مركزية، وبذلك رأت منظمة اليونسكو اهمية الإنفاق على التعليم العالي من خلال:

١- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه استثماراً اجتماعياً يتطلب تخصيص الاعتمادادت اللازمة له من الأموال العامة.
٢- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي بما في ذلك القطاع الاقتصادي والمجتمعات المحلية والآباء والطلبة.
٣- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المتاحة[٣].

- خطوات التخطيط لتمويل التعليم العالي:

(١) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة الجديدة، كلية التجارة، الإسكندرية.
(٢) عبد الغني النوري، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، إستراتيجية إصلاح التربية العربية دوحة ، قطر ، دار الثقافة ، ١٩٨٨
(٣) المرجع نفسه، ص١٧٣.

يتطلب عند التخطيط لتمويل التعليم العالي وضع نموذج أو مخطط هيكلي للصور التي يجب أن يكون عليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات التامة، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع(١).

إن عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي تتمثل في الخطوات التالية:

١- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

٢- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.

٣- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي:

الأول: فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته.

الثاني: الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

٤- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

٥- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة(٢).

الدراسات السابقة:

---

(١) عبد الله بوبطانة، سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي، المجلة العربية للتعليم العالي، ١٩٩٥، ص١٥٠-١٧٠.

(٢) السيد السيد البحيري، مرجع سابق، ص٧٧.

على ضوء ما قام به الباحث من الاطلاع على لاستخلاص دراسات سابقة متعلقة ومتصلة بتمويل التعليم العالي سنذكر على سبيل المثال هذه الدراسات على النحو التالي:

١ – **أفاق تمويل التعليم في العالم العربي**[١]، هدفت الدراسة إلى بيان مظاهر أزمة تمويل التعليم العالي سواء كانت مظاهر مالية أو إدارية أو اجتماعية، ثم تناولت التعليم العالي الخاص وحدود دوره كبديل أو مكمل، ثم ربط التمويل بالجودة في التعليم العالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مواجهة انعكاسات أزمة التمويل توجب على المؤسسات الجامعية العربية التكيف بصورة أفضل مع الحاجات المجتمعية وظروف الطلب على الخريجين في السوق، وكذلك وضع استراتيجيات جدية وتنفيذها لتطوير التعليم العالي في البلاد العربية.

٢ – **اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر**[٢]، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الاستثمار البشري في تحقيق التنمية والعائد الاقتصادي من التعليم الجامعي المصري، ثم استعرضت الطاقة الانتاجية في مخزون رأس المال البشري المتمثل في مخرجات التعليم الجامعي، ومدى اسهامه في الناتج القومي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري والاهتمام بمدخلات التعليم الجامعي ومن ثم مخرجاته يكون له الأثر في تحقيق التنمية، وعائداً أكبر في الناتج القومي.

---

(١) أحمد جمال الدين موسى، أفاق التعليم العالي في العالم العربي في ظل معضلة ضعيف التمويل وتدهور التوعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الخامس والأربعون، أبريل ٢٠٠٩، كلية حقوق جامعة المنصورة.

(٢) يسرية مغازي شعير، اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص....

الفصل الاول

واقع تمويل التعليم العالي في ليبيا

يعتبر التمويل هو عصب الحياة جميع المؤسسات ، وتوفير الموارد اللازمة لمؤسسات التعليم مسألة لا غني عنها ، وذلك لقيام تلك المؤسسات بوظائفها المختلفة لتحقيق اهدافها ، كما يعتبر تمويل مؤسسات التعليم العالي من أهم القضايا التي تواجه القطاع التعليمي ، وذلك نظرا للاقبال المتزايد علي مؤسسات التعليم العالي ، والذي يتطلب المزيد من الإنفاق علي تلك المؤسسات .

إن نقص التمويل يقف عقبة في تعليم وتحقيق الأمال والطموحات والأهداف المنشودة من النظام التعليمي ، وقد تتخلي بعض الدول عن بعض مشروعاتها التعليمية ، نظرا لضخامة التكاليف ، وهذه المشكلة لا يبدو بالإمكان التغلب عليها في مستقبل المنظور بسبب العلاقة بين مخرجات التعليم والتمويل [١].

يجب علي مؤسسات التعليم العالي البحث عن مصادر تمويل وذلك لتنفيذ برامجها التطويرية اللازمة لتحقيق اهدافها ،وبدون تمويل لا يمكن تنفيذ تلك البرامج ، كما يجب علي المؤسسات التعليمية أن يتسم مركزها المالي بالاستقرار ، بمعني أن يكون هنالك توازن بين حجم النفقات اللازمة للحصول علي التمويل وحجم التمويل اللازم لتمويل أي برنامج في مؤسسات التعليم ، وألا يكون هناك مغالاة في نفقات الحصول علي التمويل ،والتي يمكن ان تستغل في تنفيذ برامج معينة في المؤسسة وهذا مايعرف بالكفاءة .

وللحصول علي التمويل وكذلك استمراره واستغلاله استغلالا امثلا يعتمد علي وجود إدارة ناجحة في المؤسسة ، وان فشل تلك الإدارة في المؤسسة حتما سيؤدي إلي فشل المؤسسة ، وان تمويل مؤسسات التعليم العالي يختلف عن تمويل المشروعات الاستثمارية ، وذلك لكون مؤسسات التعليم العالي مؤسسات غير ربحية تقدم خدمات مقابل رسوم لا تغطي سوي جزء من نفقاتها ، لذلك

---

(١) بالنور الدكالي علي، التخطيط العلمي والتعليم العالي' مجلة الجامعة، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة الفاتح ، طرابلس ٢٠١٢،

تلجئ بعض الدول إلي البحث عن مصادر تمويل خارجية لتغطية باقي نفقاتها والتي من خلالها يتم تحقيق أهدافها .

المبحث الاول

التعليم العالي وطرق تمويله في ليبيا

نصت المادة (٨) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ميلادية الصادر عن مجلس النواب الليبي بشأن الجامعات، (للجامعة ميزانية مستقلة يعدها مجلسها ، وتعتمد بقرار من مجلس الوزراء .

ويدخل في باب الإيرادت العادية من ميزانيتها البنود التالية :

١- الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية الدولة .

٢- الرسوم الدراسية ومقابل الخدمات الجامعية .

٣- عوائد استثمارات والأنشطة التي تقوم بها الجامعة مثل إجراء الأبحاث العلمية والاختبارات المعملية وتقديم المشورات والتدريب .

٤- توافر ماتبقي من إيرادات الأعوام السابقة .

٥- التبرعات وفقا لأحكام المادة (٧) من هذا القانون .

وتخصص نسبة لا تقل عن ١٥% من إجمالي الميزانية للإنفاق علي البحث العلمي ، علي ان توزع علي المراكز البحثية في الجامعة والكليات بحسب المشاريع البحثية المعتمدة ، وتحتفظ هذه المراكز بإيراداتها للإنفاق علي أنشطتها.

واستثناء من أحكام قانون النظام المالي للدولة تحتفظ الجامعة بأية مبالغ من الباب الثالث من ميزانيتها لم تتمكن من صرفها خلال السنة المالية ، وبأيراداتها العائدة من استثماراتها وأنشطتها ومن اي مصادر اخري، علي ان تخصص لتطوير البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية ومكافأة الباحثين وتطوير وصيانة الورش والمعامل والمختبرات ورفع مستوى العمليتين التعليمية والبحثية) [١].

(١) قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠، بتعديل قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م بشأن الجامعات .

ونصت المادة (٩) من نفس القانون (تتبع الجامعة في إدارة اموالها اللوائح والقواعد المالية التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء علي عرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي واقتراح المجلس الأعلي للجامعات وتخضع حساباتها لمراجعة ديوان المحاسبة) [١].

ووفقا لهذه المادتين ، أخذت الدولة على عاتقها مهمة تمويل التعليم العالي ضماناً لجودته وتميزه، فقامت بتقديم التعليم العالي مجاناً كما قامت بمنح المكافآت الشهرية وتوفير الخدمات لجميع الطلاب والطالبات والسكن لمن هم خارج عن منطقة الجامعة كما تحملت التكاليف المرتبطة بالعملية التعليمية والمتمثلة بالأجور والرواتب ومصاريف التشغيل والصيانة وعندما زاد الطلب على التعليم الجامعي أصبحت هناك حاجة ملحة لافتتاح المزيد من مؤسسات التعليم العالي فعملت على زيادة الإنفاق على التعليم العالي ومؤسساته وتخصيص النصيب الأكبر له من ميزانية الدولة.

ولكي يتم النجاح لبرنامج التعليم العالي ، ونظرا لما يتطلبه من تمويل كبير والحاجة الي تزويده بالتجهيزات الأساسية اللازمة ، وتدريب الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا ، لذلك قام المسؤولون في قطاع التعليم والبحث العلمي بتخصيص ميزانية خاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي ،باعتبار أن التعليم إستثمار بشري يحتاج الي المباني والمعدات العلمية والمدربين واعضاء هيئة تدريس من داخل ليبيا وخارجها ، وذلك لإعداد الكوادر المهنية المتخصصة ، وتنفيذ برامج التنمية المقترحة ، ومن ثم لابد من تطوير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التعليم العالي بأشكاله المختلفة ومن المعروف أن الميزانية العامة للتعليم والبحث العلمي قد تطورت بشكل كبير حيث وصلت عام ١٩٩٤ إلى (٥١٠) مليون دينار ليبي وهي موزعة حسب أنواع التعليم المختلفة بما في ذلك الجامعات والمعاهد العليا والدراسات العليا ، وفي بداية شهر ٧ عام ٢٠٢١م خصصت حكومة الوحدة الوطنية مبلغ مليار وستمائة مليون ١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار ليبي لدعم برامج الدرسات العليا والبعثات ، حيث يساعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنفيذ قرارات الايفاد الداخلي والخارجي المعطلة سابقا واصدار قرارات وتفويضات جديدة وفقا للخطة الشاملة التي اقرها وزير التعليم العالي والبحث العلمي بوقت سابق . [٢].

---

(١) مرجع سابق، صـــ ٨٠

(٢) د. فرج المبروك عمر عامر، التعليم في ليبيا وبعض الدول الأخرى، دار حمثرا للنشر، القاهرة ٢٠١٨، ص١٩٨.

- أساليب تمويل التعليم العالي في ليبيا:

لعله من المسلم به أن التعليم العالي- بتكاليفه الباهظة – لا يمكن لأي جامعة أن تقوم بأعبائه دون موارد مالية مساندة من الدولة.

وعلى هذا الأساس فإن الأساليب المقترحة لتمويل التعليم العالي في ليبيا تأخذ بعين الاعتبار إسهام الدولة إما بطريقة كلية أو بدفع نسب من التكلفة العامة للتعليم العالي على غرار ما هو موجود في بعض الدول. (١)

الأسلوب الأول:

تستمر الدولة في تمويل التعليم العالي بما يتطلبه من تكلفة باهظة آخذه بعين الاعتبار أن هذا هو السبيل لضمان جودة عالية في التعليم العالي والبحث العلمي ، وإمكانية التخطيط لمخرجاته وتوجيهها بما يخدم التنمية، علماً بأن هذا الأسلوب سوف يتطلب زيادة مستمرة في الإنفاق نظراً لعدد من العوامل أهمها:

١- الزيادة المطردة في الطلب على التعليم العالي.

٢- زيادة عدد خريجي الثانويات العامة.

٣- ضرورة التوسع في برامج الصيانة للمرافق الموجودة .

٤- ضرورة القيام بمشاريع جديدة إضافية تخدم العملية التعليمية من مبان للقاعات ومختبرات ومعامل ومكاتب لأعضاء هيئة التدريس.

٥- الزيادة المطلوبة في أعداد أعضاء هيئة التدريس لكي تتناسب مع الزيادة في عدد الطلاب والتوسع في البرامج وكل هذه بطبيعة الحال تتطلب رصد إيرادات مالية كبيرة.

إلا إن الدولة تدرك أن الجامعات تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي لتقوم بأعباء متطلبات العملية التعليمية على أحسن وجه ممكن، ولذلك فقد أصدر مجلس التعليم العالي اللائحة المالية لشؤون

---

(١) عبير إبراهيم أمينة، أثر التغيرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم علي أداء وتنفيذ سياسات التعليم العالي،مجلة البحوث الإقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول والثاني ، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الإقتصادية، ليبيا، سنة ٢٠١٣.

الجامعات والتي تتضمن في مادتها الثامنة أن : "تكون لكل جامعة ميزانية مستقلة يعدها مجلسها ، وتعتمد بقرار من مجلس الوزراء ....

أما مكونات إيرادات ميزانية الجامعة فقد نصت نفس مادة من اللائحة المالية على ما يلي:

" تتكون إيرادات كل جامعة من :

١- الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة.
٢- التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف.
٣- ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها.
٤- أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث أو الدراسات أو الخدمات للآخرين"[١].

وتعتبر الفقرات الثامنة والتاسعة من هذا القانون من مكونات إيرادات الجامعة تغيراً جذرياً ونقطة تحول في توجه الدولة إلى حث الجامعات على العمل للحصول على موارد إضافية لمساعدة الجامعة للقيام بأعباء العملية التعليمية بالإضافة إلى ما ذكر في الفقرة الثامنة وهي الاعتمادات العامة التي تخصصها الدولة في الأبواب من ميزانية كل جامعة.

كما حاولت الدولة من خلال هذه اللائحة أن تؤكد على ضرورة قيام الجامعات بخدمات علمية أو دراسات مقابل مبالغ مالية تكون عوناً للجامعة في تحمل تكلفة هذه الخدمات ومساندة لميزانيتها العامة، وتنص المادة السابعة والأربعون من اللائحة على تنظيم أسلوب هذه الخدمات والدراسات وفقًا لما يلي:

للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات محلية مقابل مبالغ مالية، وتدرج عائدات هذه الدراسات والخدمات في حساب مستقل ويصرف منها في الأغراض التالية:

١- تطوير البحث العلمي والخدمات العلمية والتدريسية في الجامعة، وفقًا للقواعد المنظمة لذلك.
٢- الصرف على تكاليف الدراسات والبحوث والخدمات العلمية المذكورة.

لعل هذا الأسلوب – بما يمثله من تكاليف باهظة ومصروفات عالية ودفع مكافآت للطلاب هو الأسهل للتطبيق والأكثر قبولاً في المجتمع ولكن من الصعب الاستمرار فيه لما يتطلبه من نفقات طائلة

---

(١)عبير ابراهيم مينة، مصدر سابق.

من خزينة الدولة لاسيما وأن الجامعات والكليات لاشك سيزداد عددها مستقبلاً لمواجهة الزيادة الكبيرة من خريجي الثانوية الراغبين في الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي، وهذا لاشك يمثل تحديات كبيرة للدولة وضغطًا على الخزينة، وقد يكون الاستمرار فيه يشكل طموحًا لوزارة التعليم العالي ووزارة المالية.

الأسلوب الثاني:

تستمر الدولة في الإنفاق على التعليم العالي على نفس النهج من الصرف مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة المطلوبة من التمويل لمواجهة الطلب الشديد على التعليم الجامعي في المستقبل، والأمر المختلف في هذا الأسلوب عن سابقه هو ترشيد المكافآت التي تدفعها الدولة للطلاب.

والمقصود بالترشيد هو إبقاء المكافأة لفئة معينة من الطلاب سواء من الملتحقين في تخصصات مطلوبة لبرامج التنمية أو فئة من الطلاب من ذوي الحاجة، على أن تقوم الدولة باستثمار ما توفره من المكافآت في إنشاء كليات مجتمع ذات برامج ومرافق متميزة. علمًا بأن مبدأ إلغاء المكافأة قد بدأ تطبيقه فعلا من مطلع العام ٢٠١٣م .

الأسلوب الثالث:

يعتمد هذا الأسلوب على الاستمرار في ترشيد المكافأة إضافة إلى تحمل الطالب نسبة معينة من تكاليف التعليم تقدر بـــ ٥٠% من التكلفة الإجمالية والتي من الممكن سدادها بعد التخرج وذلك تقديراً لظروف الطلاب وأولياء أمورهم.

الأسلوب الرابع:

يعتمد هذا الأسلوب على التوسع في فتح الكليات الأهلية التي باستطاعتها استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، مما يخفف الضغط على الجامعات من ناحية ويقلل التكلفة الإجمالية عن الدولة من ناحية أخرى، وقد يتطلب هذا الأسلوب أن تكون الجامعات أكثر انتقائية في القبول، مما يتيح للكليات الأهلية الفرصة لقبول أعداد كبيرة من الطلاب، ويمكنها من الحصول على رسوم لعلمية تشغيلها بصورة

جيدة، إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد مثل هذا التوجه يحتاج إلى جهاز متكامل في وزارة التعليم العالي للتأكد من جودة البرامج المقدمة بهذه الكليات.

أسلوب الجامعة المنتجة:

يعتمد هذا الأسلوب على أن تتحمل الدولة جزءاً من ميزانية الجامعة، بينما تتاح الفرصة للجامعة بأن تدخل في مجال الإنتاج، مع التركيز على عدم التناقض بين مفهوم الجامعة المنتجة والمفهوم العام للجامعة ووظائفها الأساسية حيث إن مفهوم الجامعة المنتجة لا يختلف في جوهره عن مفهوم الجامعة وهي مؤسسة تعليمية وحضارية رائدة فهي تمثل توجهاً جديداً يمكن من خلاله أن يعزز دورها في التفاعل مع المجتمع في عدد من الجوانب التي تتصل اتصلاً وثيقًا بتطوره وتقدمه، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد دور الجامعة المنتجة في البرامج والنشاطات التالية:

١- توسيع فرص التعليم للطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي.

٢- الإسهام في عملية الابتكار والتطوير.

٣- الاهتمام بالبحوث الممولة التي تخدم المجتمع في حل مشكلاته التي قد تعترض مسيرته التنموية.

٤- زيادة التفاعل مع المجتمع من خلال تكثيف برامج التعليم المستمر.

٥- تكثيف برامج الاستشارات العلمية للقطاعين العام والخاص.

٦- أخذ المبادرات في الشروع في مشاريع إنتاجية وخاصة في بعض الجامعات التي تضم كليات مثل الزراعة والطب البيطري والصيدلية وكذلك دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الخاصة.

٧- فتح مجال الدراسات الجامعية المسائية الذي يعتمد على التمويل الذاتي[١].

يبدو واضحاً أن التعليم العالي أصبح في الوقت الحاضر ضرورة لا غني للفرد أو المجتمع عنها، وتسعى المجتمعات – من خلال تقديم برامج التعليم العالي بالجامعات والمؤسسات التعليمية

---

(١) أبوبكر معتوق سالم، واقع التعليم العالي في ليبيا، بحث مقدم إلي ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، دار الكتب بنغازي، ص ١٩٨_١٩٠، ٢٠٠٦.

العليا– إلى تحسين مستوى الأفراد المعرفي والتقني وجعلهم في وضع يمكنهم من خدمة مجتمعاتهم في مسيرتها التطويرية التنموية.

إن أخذ الدول على عاتقها عملية تمويل برامج التعليم العالي من خلال الميزانيات التي ترصدها لمختلف الجامعات والمعاهد، هو اوضح دليل على أهمية الاستثمار في مجال التعليم العالي، وهو ما يشدد عليه العديد من الأفكار والنظريات التي تؤكد أن التعليم ليس كما كان يعتقد أنه استهلاك بل أصبح في نظر الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين استثماراً له مردود كبير على تقدم المجتمع وتطوره. (١).

إن تمويل الدولة التعليم العالي بأشكاله المختلفة من مجتمع لآخر دليل واضح على أن إسهام الدولة في الإنفاق على التعليم العالي أمر لابد منه وهو أمر نسبي فهناك المجتمعات التي تمول التعليم العالي بأقصى نسبة ممكنة كما هو الحال بالنسبة في ليبيا وهناك من يفرض رسوماً للتعليم لدعم ميزانيات الجامعة، وهناك المجتمعات التي تشج خصخصة التعليم العالي والتخلص من تبعاته المالية المكلفة.

إن الأسلوب الذي تنتهجه ليبيا وهو تمويل التعليم العالي بأقصى نسبة ممكنة قد يكون هو الأكثر قبولاً في المجتمع الليبي ولعل استمرارية هذا النمط من التمويل الحكومي اللامحدود قد يواجه بعض النقد نظراً لكون الدولة ليس باستطاعتها إنشاء العديد من الجامعات في الوقت الذي يكون هناك زيادة في الطلب عليها نظراً للزيادة المطردة في أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية.

ولذلك فلابد من أخذ التدابير التي تحقق التوازن بين الاستمرار في التمويل الحكومي من ناحية والتعامل بحكمة مع الطلب المتزايد على التعليم الجامعي من ناحية أخرى ولعل المخرج الوحيد من هذا الوضع هو اللجوء إلى التوفير في مصروفات التمويل الحكومي كترشيد المكافآت التي تمنح للطلاب من جهة ومشاركتهم في دفع بعض من الرسوم للدراسة من جهة أخرى على أن تدرس عملية دفع هذه الرسوم بعناية لكي لا يتضرر الطلاب أو أولياء الأمور من تحمل دفعها خلال الدراسة وبالنظر في إمكانية الدفع بعد تخرج الطالب بأسلوب التقسيط المريح.

---

(١) الهلالي الشربيني الهلالي : اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر، جامعة المستقبل في الوطن العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، المنعقد في فترة من ٢٧_٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م،

وفي الجدول التالي يبين مخصصات الجامعات من قبل وزارة التعليم العالي من ميزانية عام ٢٠٢١م حيث يتضمن الباب الاول ديوان وزارة التعليم العالي مبلغ (٣٠٠) مليون دينار ليبي وفقا للمادة المقررة بموجب قانون الجامعات رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠م للفقرة ٩،١٠،١١،١٢ للسنة الجارية. ويتضمن الباب الثاني مخصصات الهيئة الليبية للبحث العلمي ومخصصات هيئة ابحاث العلوم الانسانية والاجتماعية بموجب قرار رقم (٨٣٥) لسنة ٢٠٢٠م. [١].

اسم الجهة	الايرادات	الباب الاول	الباب الثاني
الأكاديمية للدراسات العليا بنغازي	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
جامعة طرابلس	١,٢٠٠,٠٠٠	١٦٥,٣٧٥,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠
جامعة بنغازي	٣,٢٠٠,٠٠٠	١٧١,٣٣٥,١٥٧	١٨,٠٠٠,٠٠٠
جامعة سبها	٢٥٠,٠٠٠	٦٢,٧٦١,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
جامعة مصراتة	٨٠٠,٠٠٠	٦٤,٨٧٥,٨٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
جامعة سرت	٢٧٢,٠٠٠	٣٨,٤٩٢,٧٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
جامعة غريان	١٠٠,٠٠٠	٤٥,٦٣١,٦٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
جامعة عمر المختار	١,٥٠٠,٠٠٠	١١٢,٣٠٢,٦٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
جامعة النجم الساطع	٥٠٠,٠٠٠	١٤,٤٢٤,٤٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
جامعة الزاوية	٣٧٥,٠٠٠	١٠٨,٩٤٦,٤٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
الجامعة الأسمرية الإسلامية	٢٢٥,٠٠٠	٤٢,٩٧٦,٧٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
جامعة السيد محمد بن على السنوسي	٢٠٠,٠٠٠	١٧,١٩٣,١٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠
جامعة صبراتة	١٥٠,٠٠٠	٣٩,٨٣٥,٩٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
جامعة الزيتونة	٥٠٠,٠٠٠	٣٩,١٤١,٩٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
جامعة بنى وليد	٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٤٨,٦٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
جامعة المرقب	٤٢٠,٠٠٠	٥٧,٦٩٨,٥٢٨	٤,٥٠٠,٠٠٠
جامعة طبرق	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٥٥,٩٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
جامعة الجفرة	٨٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
جامعة إجدابيا	٢١٤,٤٠٠	٢٣,٠١٧,٩٢٨	٤,٠٠٠,٠٠٠
الجامعة المفتوحة	٦٠٠,٠٠٠	٤,٣٦٤,٩٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠
الجامعة المفتوحة بنغازي	٣٠٠,٠٠٠	٨١١,٦٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
الجامعة المفتوحة سبها	٢٠٠,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠

(١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمى، طرابلس، ليبيا، ٢٠٢١م

جامعة الزنتان	٨٠,٠٠٠	٢٢,٥٢٤,٩٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠
جامعة الجفارة	٠	٣,٥٦٤,٩٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
جامعة فزان	١٨,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
جامعة خليج السترة	٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
جامعة نالوت	٤٠,٠٠٠	٦,٩٠٩,٨٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مركز الطاقات المتجددة	٠	٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
مركز البحوث النووية	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٣,٦٧٨,٩٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الإجمالي	٢٣,٣١٠,٤٠٠	١,٥٠١,٦٨٣,٢١٣	١٧٢,٧٩٦,٩٠٠

المبحث الثاني

النموذج البريطاني في تمويل تعليم العالي

وفي بريطانيا تقع مسؤولية تمويل التعليم العالي على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات ١٨٨٩ وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام ١٩١٩ والذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية (U.G.C) University Grants Committee لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية. [١].

وظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام ١٩٨٧، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة انجلترا وويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار اموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها

[١] هنداوي محمد حافظ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامع في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ع٣٤، يوليو ٢٠٠٠، ص٧١.

إدارياً وماليًا، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية. [١].

وبالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات ماليًا، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات. كما تم أيضًا بالإضافة إلى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام ١٩٩٥ بهدف تقديم القروض للطالب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي والعالي ووضع شروطًا للإقراض منها ثم تطويره عام ١٩٩٨، حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتًا، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي ٥٠% من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى ٩٠% في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفي بداية ١٩٩٩ تم إصدار قانون يقضي بان تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدره ١٠٠٠ جنيه استرليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة. [٢]

ظلت المملكة المتحدة لسنوات طويلة تبحث عن آلية تتمكن عبرها من تجاوز العديد من الإخفاقات والمصاعب المقترنة بتطبيقات تمويل التعليم العالي لديها. وفي عام ١٩٩٢ صدر مرسوم شهير عن وزارة التربية البريطانية بشأن التعليم الإضافي والعالي كان له أثره البالغ على إعادة تشكيل نظام التعليم العالي في انجلترا. وتضمن هذا المرسوم قراراً بإنشاء ما يسمى بمجلس التمويل للتعليم العالي لكل من انجلترا وويلز، وأوكل هذا المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بضمان النوعية للمؤسسات التعليمية التي يقوم بتمويلها.

ولقد لوحظ خلال سنوات طويلة من الدعم الحكومي التقليدي للتعليم العالي أن التمويل الحكومي لم يكن كافيًا للاستجابة للمطالب المتزايدة على التعليم العالي، فضلاً عن كونه أقل من أن يستثمر بشكل مناسب في تطوير الجانب النوعي للتعليم العالي بسبب إساءة الاستخدام، وعدم المقدرة

---

[١] مارك براى، تمويل التعليم العالي الأنماط والاتجاهات والاختبارات، مجلة مستقبليات، مجلد ٣٠، ع١١٥، اليونسكو، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٤٦.

[٢] عبدالرحمن محمد أبوعمة، التعليم العالي في بريطانيا، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠٠.

على تبني برامج أولويات معينة، ولكون التمويل من القطاع الحكومي لا يحظى عادة بالمساءلة والمحاسبة المأمولة. [١].

ومن هذا المنطلق جاء مجلس تمويل التعليم العالي Higher Education Funding Council England المعروف بـــ HEFCE ليعمل على:

١- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الطلب من قبل الطلاب.
٢- رفع مستوى الكفاءة النوعية.
٣- تطوير سبل الإنفاق على التعليم.
٤- تشجيع التنوع في أنماط التعليم العالي.
٥- زيادة فرص الشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التي يوفرها التعليم العالي.
٦- ضمان حسن استثمار المال العام لأغراض التعليم.
٧- ضمان الجودة النوعية.
٨- التشجيع المستمر لمؤسسات التعليم العالي لتعديل مسارتها نحو الوجهة الصحيحة.

ورئي في الوقت نفسه أن يعمد مجلس تمويل التعليم العالي إلى نشر تقاريره حول منجزاته في تقويم وتمويل مؤسسات التعليم العالي لكي تحقق الفائدة للجميع . [٢].

- مجلس تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

وفقًا لدليل تمويل التعليم العالي في انجلترا فإن المجلس يعلن في شهر مارس من كل عام عن تقديم منحة للعام الدراسي التالي لكل جامعة وكلية يتولى تمويلها، ويوضح هذا الدليل المبادئ التي يرتكز عليها التمويل ويبين المكونات الفردية لمنحة المؤسسة التعليمية. وهذا الدليل موجه للعاملين في مجال التعليم العالي ومن يرغبون في فهم كيفية تخصيص المنح لمؤسسات التعليم العالي.

---

[١] مارك براى ، مرجع سابق.

[٢] الخطيب محمد، التجربة البريطانية في تمويل التعليم الجامعي والاستفادة منها في دول الخليج العربي، مجلة العلوم التربوية، البحرين، ٢٠٠٢.

ويتم تحديد المنح إلى حد كبير وفقًا لصيغة أو قاعدة معينة، حيث يتوقف مقدار المبالغ التي تحصل عليها كل مؤسسة على الظروف الخاصة بها بما في ذلك حجم وتركيبة الطلاب، والمواد التي يتم تدريسها، وكم وجودة الأبحاث المنفذة.

وقد تم إرساء أساليب التمويل المتبعة بواسطة المجلس بعد إجراءات ومشاورات مكثفة ومستفيضة مع قطاع التعليم العالي، حيث طورت هذه الأساليب أثناء فترة شهدت تنامياً في أعداد الطلاب، وأثبتت أنها مرنة بما يكفي لدعم اللائحة الحالية الخاصة بالاندماج.

ويتبع المجلس سياسة انفتاحيه بشأن أساليب ولوائح تخصيص الأموال، ويحرص على أن تكون هذه الأساليب واللوائح مفهومه بشكل جيد، ويقوم المجلس في كل عام بإخطار وزير التعليم والتوظيف بالاحتياجات التمويلية للتعليم العالي في انجلترا، ويتم بعد ذلك تحديد الأموال الفعلية من قبل الحكومة وإقرارها من قبل البرلمان حيث يقوم وزير الدولة بالإعلان عنها عند نشر بيان الميزانية في نهاية شهر نوفمبر للعام المالي التالي.

ويتولى المجلس المسؤولية عن توزيع هذه الأموال وذلك في نطاق قواعد إرشادية عريضة يضعها وزير التعليم والتوظيف، ويقوم المجلس في الوقت الحاضر بتوزيع المنح على ١٣٨ مؤسسة للتعليم العالي و ٧٤ كلية تنظيم دورات للتعلم العالي.

وتتحمل مؤسسات التعليم العالي مسؤولية استخدام هذه الأموال أمام المجلس والبرلمان، فالمؤسسات هيئات مستقلة ولها مطلق الحرية في جمع الأموال من أي مصادر أخرى مما يمنحها مجالاً أوسع لمزاولة أنشطة أخرى إلى جانب تلك التي تتلقى أموالاً من أجلها من المجلس. ويوضح الشكل التالي أن المؤسسات تتلقى التمويل من عدة مصادر عامة وخاصة مختلفة، حيث يعد مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا أكبر هذه المصادر، وتتوقف النسبة من الدخل الإجمالي للمؤسسة التي يقدمها المجلس على رسالة المؤسسة وأنشطتها والأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى. [١].

---

[١] الخطيب محمد، التجربة البريطانية في تمويل التعليم الجامعي والاستفادة منها في دول الخليج العربي، مجلة العلوم التربوية، البحرين، ٢٠٠٢.

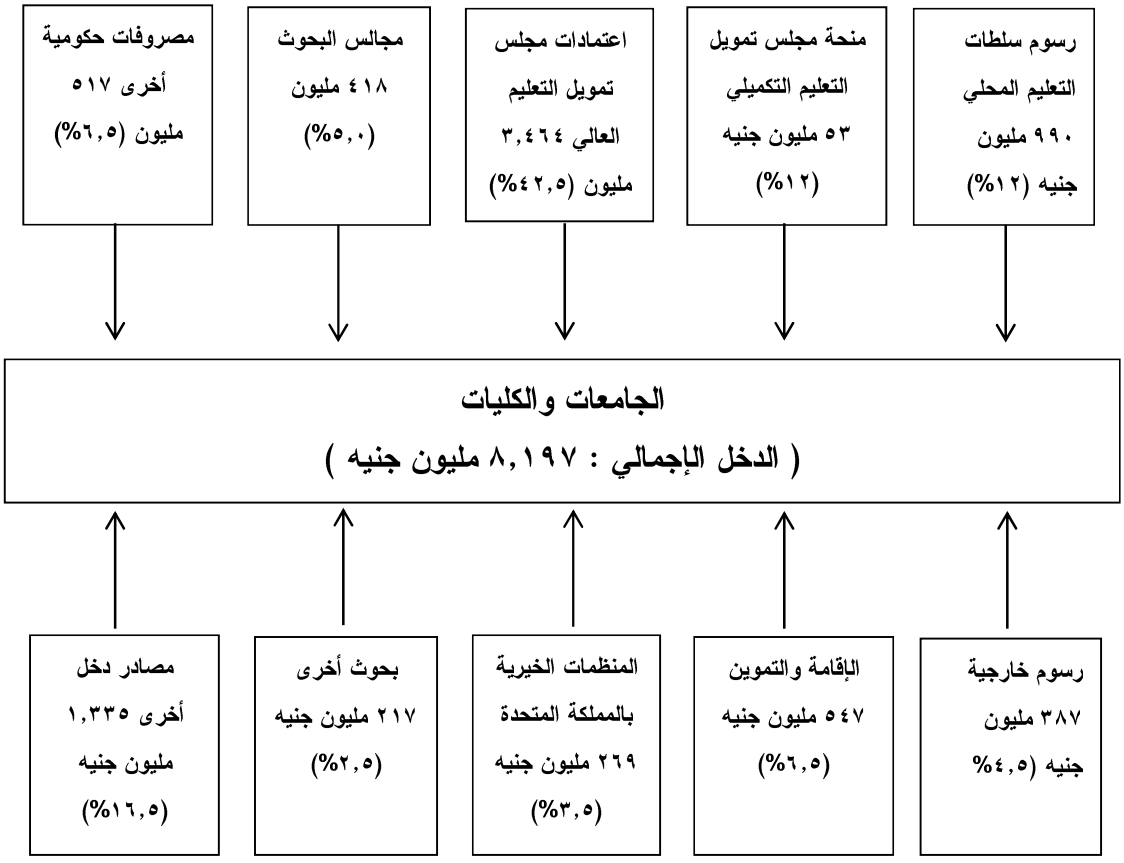

المصادر الرئيسية لتمويل مؤسسات التعليم العالي في عام ١٩٩٤– ١٩٩٥م

وتمثل الرسوم الدراسية المصدر الرئيسي الآخر للتمويل العام، وتقدم وزارة التعليم والتوظيف ومكتب ويلز لسلطات التعليم المحلية الأموال اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية، وذلك بتسديد المدفوعات للجامعات والكليات لغرض مكافأة الطلاب الذين يستحقونها في المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وتقوم وكالة المنح الطلابية في اسكتلنده وإدارة تعليم ايرلندا الشمالية بتسديد مدفوعات رسوم الدراسة للمؤسسات مباشرة.

وتدعم مجالس الأبحاث التي يمولها مكتب العلوم والتكنولوجيا المشروعات البحثية في المؤسسات الفردية، كما تقدم الدعم أيضاً لبعض طلاب الدراسات العليا.

ويعتمد التعليم الطبي والأبحاث الطبية وتلك المتعلقة بطب الأسنان على الشراكة القائمة بين المجلس وخدمة الصحة القومية. ويقوم مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا بتمويل أنشطة التدريس والأبحاث في كليات الطب بينما تمول خدمة الصحة القومية للمنشآت الإكلينيكية اللازمة لأداء هذه الأنشطة [1].

ويخصص مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا اعتمادات مالية لكل جامعة أو كلية لدعم أنشطة التدريس والبحوث والأنشطة الأخرى ذات الصلة، ويتم توفير هذه الأموال على صورة منحة إجمالية، وللمؤسسات التعليمية حرية توزيع هذه المنحة داخلياً حسبما تراه مناسباً، طالما أن هذه الأموال تستخدم في الأغراض التي قدمت من أجلها. ويمول المجلس أنشطة التدريس والبحوث وفقاً لنسبة ثابتة ويتم تحديد الحصة الفعلية لكل منها بشكل سنوي.

وعدد توزيع الأموال على أنشطة التدريس والبحوث يهدف المجلس على :

١- الحفاظ على تنويع وزيادة الفرص المتاحة.

٢- التشجيع على كفاءة استخدام التمويل العام.

٣- الحافظ على الجودة والارتقاء بها.

٤- ضمان استقرار التمويل من عام لآخر.

---

[1] السيد السيد محمود البحيري، تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية "، دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤.

ويقرر المجلس المنح المقدمة للمؤسسات فيما بين شهري ديسمبر وفبراير من كل عام عقب إعلان الوزير عن بيان الميزانية في نوفمبر.

وفي ديسمبر من كل عام تزود الجامعات والكليات المجلس بتحليل لأعداد طلابها حسب المواد الدراسية بالإضافة إلى معلومات عن الأنشطة البحثية وذلك خلال ما يعرف بالإحصائيات المبكرة لطلاب التعليم العالي (HESES) التي تعطي معلومات عن عدد الطلاب المسجلين في كل مؤسسة.

- الاعتمادات المالية المخصصة للتدريس:

يقرر المجلس في شهر يناير من كل عام المبلغ الإجمالي المراد توزيعه لغرض التدريس من أصل المبلغ الكلي المعلن من قبل وزير الدولة ويتم عندئذ تقسيم المبلغ إلى تمويل مركزي وتمويل هامشي.

والتمويل المركزي (Core Funding) هو ذلك الجزء من منحة المؤسسة الذي يخصص للتدريس والذي يتم ترحيله من العام الحالي إلى العام الذي يليه موفراً بذلك الاستقرار المالي. أما التمويل الهامشي فيقصد به استيعاب أعداد إضافية من الطلاب وتطوير البنية الأساسية وتوفير الدعم لمبادرات معينة في مجال التدريس. [1].

(أ) مضامين لائحة الاندماج الحكومية:

توقع البحث الحكومي (White Paper) الصادر في شهر مايو من عام ١٩٩١ تحت عنوان "التعليم العالي: إطار جديد" أن واحداً من بين كل ثلاثة شبان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨، ٢١ سنة سوف يلتحق بالتعليم العالي بحلول عام ٢٠٠٠، وكان التوسع في خطط الحكومة في العام التالي

---

[1] عبدالله عبدالعزيز الهلاوى، الاتجاهات حول الإنفاق علي التعليم العالي، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمي، ع ٥٦، سنة ٢٠٠٠.

أكبر من المتوقع، وفي عام ١٩٩٣– ١٩٩٤ بلغت نسبة من التحقوا بالتعليم العالي من طبقة الشباب ٣٠%.

وكرد فعل إزاء هذا التوسع السريع أعلنت الحكومة عن لائحة "اندماج" يتم بموجبها تطبيق ضوابط معينة لنمو أعداد الطلاب من أجل الحد من المصروفات العامة، وقد طلب وزير الدولة للتعليم والتوظيف من مجلس تمويل التعليم العالي بإنجلترا ضمان عدم تجاوز الأعداد المخطط لها من الطلاب، وظلت الحكومة محتفظة بمعدل التحاق الشباب بالتعليم العالي عند نسبة ٣٠% تقريباً حتى عام ١٩٩٨– ١٩٩٩.

وكان لهذه اللائحة أثران رئيسان على أسلوب توزيع المجلس لأمواله، إذ أنها:

١– قللت بدرجة كبيرة من حجم التمويل الهامشي المتاح للنمو.

٢– فرضت على المجلس وضع حدود قصوى لعدد الحائزين على المنح.

وقد ترتب على ذلك أن التمويل المركزي أصبح يمثل نسبة مرتفعة للغاية من مجموع الأموال المخصصة للتدريس (٩٠% في عام ١٩٩٦– ١٩٩٧م) [١].

(ب) احتساب المنحة:

يتم احتساب الاعتمادات المخصصة للتدريس باستخدام "خلايا" التمويل، ويتم تحديد هذه الخلايا بواسطة:

١– ١١ فئة من المواد الأكاديمية.

٢– نمطية للدراسة.

(أ) تفرغ كامل (FT) ودورة الدراسة التطبيقية (Sandwich).

(ب) تفرغ جزئي (PT).

١– مستويين للدراسة:

(أ) درجة البكالوريوس.

---

[١] الحسين عادل، القبول علي النفقة الخاصة كمصدر لتمويل الانشطة التعليمية، دراسة مقدمة إلي المؤتمر القومي الثالث عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي ٢٦_٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦م القاهرة.

(ب) درجة الدراسات العليا.

يتم تحديد عدد الخلايا التمويلية التي تحصل فيها المؤسسة على الاعتمادات المالية بواسطة مجموعة المواد والدورات التي تقدمها ونوعيات الطلاب الذين يلتحقون بتلك الدورات ومستويات الدراسة المختلفة. وتكون الجامعات الأكبر نشطة في معظم الخلايا التمويلية في حين تكون الكليات الأصغر والأكثر تخصصاً نشطة في عدد قليل منها فقط.

وفي شهر ديسمبر تقدم كل مؤسسة معلومات عن كيفية توزيعها للاعتمادات المالية المقدمة من المجلس عن العام الجاري وأعداد الطلاب بين الخلايا التمويلية، وتستخدم هذه المعلومات بواسطة لحساب منحة كل مؤسسة للعام التالي. [1].

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الأموال تخصص بواسطة المجلس كمنحة إجمالي المقصود بها أن تنفق حسبما ترى المؤسسة فإن توزيع هذه المنحة على كل خلية يترك للمؤسسة التي عليها مراعاة عدد الطلاب والأولويات الخاصة بها.

ولقد اشترطت الحكومة على المؤسسات في الأعوام الأخيرة أن تصبح أكثر كفاءة ومن ثم فقد وفرت أموالاً أقل للطالب الواحد. ويقوم المجلس بتحويل هذا التعديل التنازلي أو "ربح الكفاءة" إلى المؤسسة من خلال طريقة التمويل. ويتم توفير عنصر تنافسي بواسطة الوحدة المتوسطة لتمويل المجلس لكل مؤسسة في كل خلية تمويل، ويتم احتساب هذه الوحدة عن طريق قسمة مبلغ تمويل المجلس في كل خلية تمويل على عدد الطلاب في تلك الخلية، كما أن هذه الوحدات تتيح إجراءات مقارنات في مستويات التمويل بين المؤسسات بالنسبة لكل خلية تمويل.

- الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث:

يلتزم المجلس بتشجيع التميز في مجال الأبحاث ويقوم بتوزيع معظم اعتماداته المالية الخاصة بذلك على أساس انتقائي على مؤسسات التعليم العالي التي برهنت على قوتها في المجال البحثي وفقاً للمقاييس المحلية والدولية.

---

[1] مرسي محمد، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر واساليب تدريسه، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

ويتم توفير الأموال العامة في ظل نظام الدعم المزدوج: حيث يسهم المجلس في دفع مرتبات الهيئة التعليمية الدائمة ونفقات المباني وأجهزة الكمبيوتر المركزية، كما وإن المجالس البحثية تغطي التكاليف المباشرة للمشروعات وتسهم في التكاليف غير المباشرة للمشروعات.

وتدعم الأموال العامة المقدمة من المجلس البحوث الأساسية في المؤسسات وتساهم في تغطية تكاليف التدريب البحثي، وتشكل هذه البحوث الأساسية قاعدة العمل الاستراتيجي الذي يدعم الجانب الأكبر منه فيما بعد المجالس البحثية والمنظمات الخيرية والصناعية والتجارية.

وقد بلغ حجم التمويل المقدم للبحوث من مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا ٦٣٨ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٩٦- ١٩٩٧ والتي توزع على المؤسسات تحت العناوين الرئيسية الثلاثة التالية:

١- تمويل الأبحاث المتصلة بالجودة.

٢- تمويل أبحاث التطوير.

٣- تمويل الأبحاث العامة.

٤- التمويل غير القائم على الصيغة.

يقر المجلس بعدم إمكانية دهم كل أنشطة التدريس والبحوث والأنشطة ذات الصلة بدرجة كافية من خلال التمويل بالصياغة ولذلك فإنه يوفر كل عام اعتمادات مالية من غير الصياغة لمجموعة من الأغراض بما في ذلك التكاليف الإضافية للتشغيل في منطقة لندن، واللتزامات الموروثة لدى المؤسسات التي وضعت في السابق تحت رقابة السلطة المحلية ومكتبات حقوق التأليف والنشر والمتاحف وقاعات عرض الفنون ومجموعات المقتنيات. [١].

لذا يتم أيضًا دعم المبادرات الخاصة وبعض برامج التعليم المستمر بواسطة التمويل غير القائم على الصيغة، وتشمل الأمثلة الحالية: دعم عمليات تطوير المكتبات، وبرامج تقنية التدريس والتعلم ودعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعليم المستمر وصندوق تنمية التدريس والتعلم.

---

[١] ابوعمة عبدالرحمن، التعليم العالي في بريطانيا، مرجع سابق.

(أ) المرونة:

يخصص المجلس إضافة إلى ما سبق قدراً صغيراً من التمويل للأحداث غير المنظورة ولتوفير المرونة أثناء العام، ويرمي المجلس إلى مساعدة المؤسسات التعليمية على صيانة وتنمية عقاراتها (الأراضي والمباني) ومعداتها، ويشمل التمويل الخاص برأس المال مخصصات العقارات والمعدات الموزعة بأسلوب الصيغة والمخصصات المقدمة لمشروعات معينة، وللمؤسسات الحرية في تحويل الأموال من رأس مال الصيغة لدعم التدريس والبحوث والعكس.

(ب) العقارات والمعدات:

تتيح لائحة المجلس للمؤسسات مرونة كبيرة من حيث طريقة استخدام أموال الصيغة، وقد تمكنت المؤسسات من استخدامها لخدمة قروض مشروعات رأس المال الجديدة.

ويتم توزيع ٦٠% من التمويل الخاص برأس المال بواسطة الصيغة، وتدفع كمنحة واحدة لتغطية مصروفات العقارات وشراء المعدات، ويتألف المجموع الخاص بكل مؤسسة من مبلغ أدنى زائد مبلغ احتسابه لعكس مستوى نشاط التدريس والبحوث.

(ج) المشروعات المتعلقة برأس المال:

تتألف مخصصات التمويل من عنصرين:

١- تمويل المشروعات المستمرة التي التزم المجلس بدعمها في الأعوام السابقة.

٢- تمويل المشروعات الجديدة.

وفي كل عام يدعو المجلس المؤسسات إلى تقديم عطاءات أو عروض لتمويل المشروعات الجديدة المراد إنجازها خلال فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام[١].

(د) صيانة المباني:

تساعد الاعتمادات المالية الخاصة بصيانة المباني المؤسسات على النهوض بأعباء الصيانة طويلة المدى، ويتم هذا التمويل لعدد محدد من الأعوام بناءً على مسوح ميدانية تنفذ لحساب المجلس.

---

[١] الهلالي الشربيني، اتجاهات الحديثة في تمويل التعليم الجامعي.

(هـ) الشبكات المحلية الداخلية والشبكات التي تغطي العاصمة:

قام المجلس بتخصيص ١٨ مليون جنيه لعام ١٩٩٦– ١٩٩٧ وعام ١٩٩٧– ١٩٩٨ لمساعدة المؤسسات على تحسين اتصالاتها الداخلية من خلال الشبكات المحلية (LANS) وتعزيز تطوير الشبكات التي تغطي العاصمة بسرعة عالية والهدف من ذلك هو تمكين المؤسسات من استغلال التسهيلات التي تقدمها تقنية المعلومات عبر شبكة كمبيوتر الألياف البصرية (Super Janet) بصورة أفضل[١].

من أهم انجازات مجلس تمويل التعليم العالي في بريطانيا:

أعلن مجلس تمويل التعليم العالي في بريطانيا عن تخفيض الميزانية المخصصة للجامعات البريطانية للسنة الدراسية ٢٠١٠/ ٢٠١١ في خطوة وصفة بأنها الأولى لها منذ تولي حزب العمال البريطاني السلطة.

وقال المجلس في بيان نشرته هيئة الإذاعة البريطانية إن الميزانية المخصصة للجامعات للعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ هي ٧,٣ مليار جنيه وهي أقل من السنة الماضية بقيمة ٤٤٩ مليون جنيه مؤكداً أن المبلغ لا يعكس أي ضرر على الجامعات.

وأشار البيان إلى أن الجامعات الأقل ضرراً بهذا القرار هي الأكثر ثراء في مجال البحث العلمي وهي جامعات أكسفورد وكمبردج وجامعة كلية لندن وامبريال التي حظيت بأكبر منح للبحث العلمي خلال السنوات الخمس الماضية، وأوضح أن جامعة كمبردج العريقة ستواجه أكبر تخفيض في ميزانيتها قدرت نسبته بنحو ١,٩ بالمائة، أما جامعة أكسفورد فستواجه ميزانيتها تخفيض نسبته ١ في المائة، بينما ستواجه / جامعة لندن لإدارة الأعمال/ أكبر انخفاض في ميزانيتها بين نظيراتها الجامعات البريطانية قدرت بنحو ١٢ بالمائة[٢].

---

(١) عليوه زينب، المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوطن العربي، بحث مقدم إلي المؤتمر القومي الثالث عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي " الجامعات العربية في القرن الواحد والعشرين والواقع والرؤى" ٢٦_٢٧ نوفمبر، ٢٠٠٦، القاهرة

(٢) الخطيب محمد، التجربة البريطانية في تمويل التعليم الجامعي والاستفادة منها في دول الخليج العربي، مرجع سابق.

ثالثًا- أوجه الاستفادة من النموذج البريطاني في تمويل التعليم العالي على الصعيد المحلي:

لابد من التنويه هنا بأن تجربة المملكة المتحدة في تمويل التعليم العالي ليست تجربة محدودة حتى وإن بدت كذلك، إذ يمكن توسيع نطاق التجربة لتشمل ميادين عديدة، وتطبيقات مختلفة في التعليم العالي، كما يمكن إعادة تنظيم بنودها ومحتوياتها بحيث تلائم الظروف المحلية، وتساند الأولويات التطويرية المنشودة.

- الرؤى العامة المستنبطة من التجربة البريطانية:

١- إن إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي هو في حد ذاته توجه من شأنه أن يعمل على التأكد من أن المخصصات الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي هي مبالغ مستحقة ويمكن إنفاقها في الأوجه المناسبة التي تحقق الغايات المرجوة.

٢- إن إنشاء مجلس لتمويل التعليم العالي هو دليل على أن المال العام له اعتبار خاص لا يجوز المساس به إلا في حدود ما هو مقرر نظاماً في اللوائح والأنظمة، وهو مال موجه صوب برامج حكومية إلزامية تتم وفق سياق المبادئ والفلسفات والسياسات الرسمية القائمة.

٣- إن مجرد وجود هيئة عاملة لتمويل التعليم العالي كمجلس التعليم العالي يدفع مؤسسات التعليم العالي إلى الإبداع والتنافس الذي يعكس خاصية الجهد المبذول في سبيل تطوير التعليم العالي كماً ونوعاً.

٤- إن وجود مجلس لتمويل التعليم العالي يحقق كثيراً من شروط وخصائص وتطبيقات الاعتماد الأكاديمي للبرامج وللمؤسسات مما يعني أن هذا التمويل هو بمثابة مؤشر رئيسي على نوع وجودة التعليم الذي توفره مؤسسات التعليم العالي.

٥- إن رفع كفاءة التعليم العالي لا تعني زيادة الإنفاق على التعليم، بل إن رفع الكفاءة من شأنه أن يقلص النفقات التعليمية بشكل كبير. وهنا يمكن لمجلس تمويل التعليم العالي أن يضبط كثيراً من المسائل المتعلقة بالإنفاق على هذا المستوى من التعليم من مخصصات المال العام.

أهم المنافع المتوقعة عند إنشاء مجلس لتمويل التعليم العالي في ليبيا:

١- إعطاء مزيد من الفرص لدعم المشروعات الصغيرة التي تقوم بها الأقسام والوحدات العلمية في مؤسسات التعليم العالي في سبيل تطوير الأنشطة والممارسات ذات العلاقة بالبرامج أو بالمؤسسات ذاتها، فضلاً عن تلك الوجهة لتطوير العمل الأكاديمي الأساسي.

٢- تبني مشروعات الأفراد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الرامية إلى تحسين العملية التعليمية وأشخاصها وآلياتها ونتائجها.

٣- مساعدة المؤسسات على تحقيق النمو المهني للكفاءات البشرية المتوفرة من أجل تحسين المستوى المهاري ورفع مستوى الأداء في العمل التعليمي.

٤- سهولة نقل التجارب والخبرات وتبادلها بين مؤسسات التعليم العالي نتيجة الدخل المباشر من مجلس التمويل العالي في مناقشة أو إقرار أو تمويل هذه التجارب.

٥- نمكن مجلس تمويل التعليم العالي من تطوير نظم المعاملات والإجراءات المالية القائمة في مؤسسات التعليم العالي، والارتقاء بها لتحقق فاعلية أكبر، وسرعة أفضل في العمل.

٦- يستطيع مجلس تمويل التعليم العالي أن يقوم بتوفير مدخرات مالية عديدة لخدمة البرامج الخاصة دونما الحاجة إلى الدخول في بيروقراطيات المعاملات المالية التقليدية.

٧- يستطيع مجلس تمويل التعليم العالي أن يقوم بتنظيم فرص القبول في مؤسسات التعليم العالي للطلبة من الذكور والإناث حيث إن الدعم الذي يوفره لهذه المؤسسات مبني- بالدرجة الأولى- على القدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات في قبول الطلبة.

٨- يمكن لمجلس تمويل التعليم العالي أن يعمل على حفظ حقوق العاملين من كفاءات التعليم العالي الذين يسجلون إنجازات كبيرة، ويقومون بأنشطة إبداعية هامة، خاصة وأن كثيراً من التنظيمات والتطبيقات القائمة حالياً تكاد تساوي تماماً بين المبدعين وغير المبدعين والمقصرين.

٩- يقوم مجلس تمويل التعليم العالي بربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات المجتمع بعلاقات تشاركية، أو بعلاقات اندماجية- عند الضرورة- هذا فضلاً عن توفير التمويل اللازم للعديد من

البرامج والمشروعات المتطورة التي يتم اقتباسها من تجارب الآخرين، أو يتم توأمتها مع نظيراتها، أو يتم ابتكارها محلياً على غرار ما هو قائم أو ما هو أفضل مما هو قائم.

١٠- قد يستطيع مجلس تمويل التعليم العالي أن يقوم باستثمارات متوسطة أو كبيرة أو حتى صغيرة لبعض المدخلات وذلك سعياً لتوفير الدعم اللازم للعديد من المشروعات والبرامج والمؤسسات كنشاط مستقبلي يحقق تنوعاً لمصادر التمويل القائمة، وضماناً لاستمرار التمويل لدعم التعليم العالي إجمالاً، ويندرج تحت هذه الاستثمارات العقارية والشركات واستثمار الإمكانات المتاحة، والمبادلات، والشراء، والشركات وغيرها.

١١- يستطيع مجلس تمويل التعليم العالي أن يقوم بأنشطة وجهود تنسيقية واسعة النطاق لحسن استغلال واستثمار الإمكانات المتاحة لدى مؤسسات التعليم العالي المختلفة سواء كانت هذه الإمكانات بشرية أو مادية أو خدماتية أو غير ذلك.

١٢- قد يكون ممكناً لمجلس تمويل التعليم العالي أن يوفر خدمات التعليم باستخدام الشبكات المعلوماتية وتقنيات الاتصال والتعليم عن بعد المتطورة أو أن يقوم بتنسيق هذه الخدمات والتفاوض بشأنها مع الهيئات التي توفرها وتنظيم كل ما يتعلق بها، بل قد يكون ممكناً للمجلس أن يقوم بالإشراف على هذه الخدمات والتعاقد مع الأفراد والمؤسسات التي تقوم بإنتاج البرامج والبرمجيات المناسبة لهذه الخدمات.

١٣- وختاماً يمكن الاستفادة من التجربة البريطانية في تمويل التعليم العالي في المجالات التي تحقق الأهداف المهمة وذلك من شأنه – على أقل تقدير- أن يقضي على كثير من التداخلات والازدواجيات في العمل ذي الصلة بالتعليم العالي، كما إن من شانه أن يحافظ على كثير من الخصوصيات التنظيمية القائمة على صعيد محلي، فيزداد التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف مع المحافظة على استقلالية الوحدة أو الوحدات المختلفة، هذا إلى جانب تفعيل العمل الذي يتقوم به، ورفع مستوى كفاءته، ليحقق المنافع المأمولة، ومن جهة أخرى فإن مجلس تمويل التعليم العالي أو المجالس المشابهة في التجربة البريطانية وغيرها قد يساعد على تنظيم الإشراف على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في الجوانب المادية والمعنوية على السواء.

المبحث الثالث

مصادر تمويل التعليم العالي

يتم تصنيف مصادر تمويل التعليم العالي بناء على النحو الآتي:

أولاً- مصادر تمويل داخلية:

وتشتمل هذه المصادر على المصادر التالية:

١- التمويل الحكومي ويأخذ هذا التمويل بدوره أشكالاً متعددة من أبرزها:

أ- **التمويل عن طريق الحكومة المركزية:** إن هناك دول لا تخصص حكومتها المركزية مبالغ محددة سنويًا في الموازنة العامة للتعليم وترتبط هذه المخصصات الحكومية ارتباطًا مباشرًا بالدخل

القومي للدولة من جهة وبميزانية الدولة من جهة أخرى ومن أمثلة هذه الدل البلدان النامية والعربية جميعها وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا.(١)

ب- **التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحليات:** تختلف الدول في النسبة التي تخصصها كل جهة من هذه الجهات للتعليم، فبينما يتضاءل دور الحكومة المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية ليتعاظم في مقابلة دور حكومات الولايات والسلطة المحلية، نجد أنه في فرنسا تتحمل الحكومة المركزية العبء الأكبر بالنسبة للتعليم الجامعي.(٢)

وعلى الرغم من أهمية التمويل الحكومي إلا أن هناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بحجم التمويل الحكومي ومستواه ووضعه الراهن، أبرزها ما يلي :

١- تقوم فكرة التعليم العالي على أساس أنه يندرج في إطار الخدمات العامة التي تنهض بها الدولة وتقدمها بصورة شبه مجانية غير أن هذه النظرة لخدمة التعليم العالي سادت في مراحل وفترات من التطور الاقتصادي، وباتت النظرة الحديثة تقوم على أساس إشراك المجتمع في توفير خدمة التعليم العالي بما في ذلك طالبي الخدمة التعليمية ذاتها كما أنه يمكن تقديمها بمعايير السوق كما هو الحال عبر مؤسسات التعليم العالي الأهلي وخاصة لأولئك الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية.(٣)

٢- يواجه التمويل الحكومي للتعليم العالي قيوداً مالية تتعلق بمحدودية الموارد العامة للدولة والتي تحد من زيادة التمويل للتعليم العالي، وبالتالي فإن التوسع الذي يشهده التعليم العالي حالياً ومستقبلاً يتطلب البحث عن مصادر أخرى مكملة، إذ أن زيادة التمويل الحكومي في ظل محدودية الموارد العامة للدولة لا يكون بنفس مستوى التوسع في التعليم العالي ولا يمكن أن يفي بمتطلبات تطويره وتحديثه وإدخال مفاهيم الجودة لمكون رئيسي لمخرجات التعليم العالي.

كما أن التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي يتخذ أشكال عدة وهي أن التمويل الحكومي يمكن أن يتم بصورة مباشرة (وذلك عن طريق رصد جزء معين من موازنة الدولة لمؤسسات التعليم العالي)، كما يمكن ان يتم بصورة غير مباشرة على قطاعات معينة لصالح مؤسسات التعليم العالي، أو عن طريق التسهيلات الضريبية التي تقدمها الحكومة للمؤسسات

المتبرعة للجامعات أو عن طريق قيام الحكومة بالاقتراض لصالح مؤسسات التعليم العالي)، وفيما يلي عرض تفصيلي على كل صورة من هذه الصور:

أ- التمويل الحكومي المباشر:

تقوم الحكومات بتمويل مؤسسات التعليم بشكل عام بصورة مباشرة وذلك عن طريق تخصيص جزء من الدخل القومي لمؤسسات التعليم والذي يتم إدراجه ضمن بنود موازنة الدولة، ومن ثم تخصيص جزء من المبالغ المخصصة لمؤسسات التعليم العالي.

ب- التمويل الحكومي غير المباشر:

يقوم هذا النوع من التمويل الحكومي على عدة أشكال وهي :

١- فرض ضرائب ورسوم خاصة لصالح مؤسسات التعليم العالي:

تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة، ففي الأردن مثلا تفرض الحكومة ضريبة سنوية تستوفي من المالك المستأجر في المناطق البلدية بواقع (٢%) من صافي الإيجار السنوي، وكذلك الحال في فرنسا وغيرها من الدول التي تقوم بفرض هذا النوع من الضرائب وتخصصه لصالح مؤسسات التعليم العالي[١]، أما في ليبيا فالوضع يختلف كلياً فدعم مؤسسات التعليم العالي يكون من الحكومة مباشرة دون فرض ضرائب أو رسوم على أي جهة.

٢ – التسهيلات الضريبية للمؤسسات المتبرعة لمؤسسات التعليم العالي:

تقوم بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على بعض المؤسسات لاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات وأية تسهيلات أخرى، كما قامت كثير من الدول المتقدمة بتشريع قوانين لتشجيع

---

(١) مصطفي عمر التير ، التعليم العالي والتنمية في ليبيا – ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا – بنغازي ليبيا – دار الكتب الوطنية ، ٢٠٠٧ .

الشركات ورجال الأعمال على التبرع لمؤسسات التعليم العالي وذلك عن طريق القيام بإعفاء المبلغ المراد التبرع به من الضرائب[١].

٣- القروض:

حيث تقوم بعض الحكومات في بعض الدول بالافتراض لغرض تمويل مؤسسات التعليم العالي وذلك بسبب تحول بعض المؤسسات المانحة من سياسة التبرع إلى سياسة الإقراض.

٤ – التمويل الخاص:

تشكل نفقات مؤسسات التعليم العالي عبئًا على الحكومة في الدولة، لذلك تقوم الكثير من الدول بتقليص مخصصات التعليم العالي من موازنة الدولة، وبناءً على ذلك سمحت الحكومة بفرض رسوم على الطلبة الملتحقين بتلك المؤسسات، وقبول الهبات والتبرعات من أي جهة أخرى غير حكومية، ويتخذ التمويل الخاص صور عدة نذكر منها الآتي[٢]:

أ – الرسوم الدراسية:

تشكل الرسوم الدراسية مصدراً مهما من مصادر التمويل في معظم الجامعات الخاصة ومعظم الجامعات الحكومية في الدول المتقدمة، حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي في جميع الدول بفرض رسوم على الطلبة الراغبين بالالتحاق بتلك المؤسسات التعليمية وذلك مقابل الحصول على الخدمات التعليمية فضلاً عن أن الطلبة تعتبر من أفراد المجتمع لذلك يجب عليهم المساهمة في نفقات الدولة، كما تقوم فكرة فرض الرسوم الدراسية على الطلبة على ما يعرف بنظام استرداد التكلفة، حيث يقدم هذا النظام على أساس أن يقوم الطلبة بدفع الرسوم مباشرة مقابل الحصول على مقعد دراسي في المؤسسة التي يرغب الالتحاق بها، كذلك يقدم الطلبة بدفع رسوم دراسية مقابل عدد الساعات المسجلة في الفصل الدراسي، كما تظهر أهمية فرض الرسوم الدراسية لتغطية جزء من تكاليف التعليم في الآتي:

- تحسين الخدمة التعليمية ذاتها.
- رفع كفاءة العملية التعليمية من خلال:

---

(١) الشريف هاجر أحمد – تطوير التعليم العالي في ليبيا وانعكاسه علي عملية التنمية البشرية – اكاديمية الدرسات العليا – رسالة ماجستير غير منشورة – ٢٠٠٦ .

(٢) الشريف هاجر أحمد، مرجع سابق.

- توفير عدد أكبر من مؤسسات التعليم العالي والجامعي.
- تدعيم المعامل والمكتبات وإدخال الحاسب الآلي.
- بناء المزيد من القاعات الدراسية بالجامعات.

ب- التبرعات والهبات المحلية:

تعتبر هذه التبرعات من مصادر التمويل الخاصة، وهي التبرعات التي تقدمها المؤسسات أو الشركات أو الأشخاص من داخل المجتمعات المحلية، حيث تغطي جزءاً لا يمكن تجاهله من نفقات مؤسسات التعليم العالي، وقد تكون هذه التبرعات نقدية وذلك عن طريق تقديم منح دراسية للطلبة، الجامعيين أو تبرعات عينية وذلك عن طريق دعن المختبرات بالأجهزة أو المكتبات بالكتب وغيرها من صور التبرع العيني، لذلك عرفت هذه التبرعات بأنها " المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية في ميدان التعليم(١).

ج- ضريبة الخريج:

وهي ضريبة تفرض على دخل الخريج، لأنها تعود على مؤسسات التعليم العالي بعوائد هامة، إلا إنها ترافق هذه التجربة صعوبات قانونية ودستورية وإدارية، كعدم إمكانية تحقيقها على الشخص الموظف ذاتياً(٢).

ثانياً- مصادر التمويل الإضافية:

قبل التطرق إلى مصادر التمويل تجدر الإشارة إلى ذكر حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في بعض الدول وقبل ذكر ذلك يجب أن نتذكر ما جاء في المقالة الصادرة عن منظمة التربية والعلوم والثقافة اليونسكو سنة ٢٠٠٣ف بعنوان من يدفع تكلفة التعليم؟ والذي جاء فيه على المستوى العالمي تتحمل ميزانية الدول (٦٣%) من كلفة التعليم، وتوفر العائلات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية نسبة لا تقل عن (٣٥%) بينما تغطي المساعدات الدولية النسبة الباقية وهي (٢%).

---

(١) سليمان عاشور الزبيدي _ مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي (طرابلس : مطبعة ٢مارس ،٢٠٠٠)
(٢) مصطفي عمر التير _ مرجع سابق

كما تجدر الإشارة بان اليونسكو والمؤتمرات الدولية أوصت بمعدلات عالمية يجب أن تراعيها الدول وتسترشد بها بحيث تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح بين (١٤- ١٧%) من الميزانية العامة للدول وحوالي من (٤-٥%) من الدخل القومي.

وبالنظر إلى حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في بعض الدول العربية والأجنبية ، وبحسب ما جاء في نشرة التربية والعلوم في عددها الخامس الصادر من قطاع التربية ولتابع لمنظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) يلحظ الآتي:

- إن إنفاق حكومات منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية على التعليم لا يتعدى (٢,٧%) من ميزانيتها العامة، وأن تكلفة الطالب الجامعي تصل إلى (١١٤٢٢) دولار سنوياً.

المبحث الرابع

الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالي والجامعي الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء على

الحكومات في تمويل التعليم العالي والجامعي ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات. ومنها أيضاً العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتياً، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها بمعايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات. ويوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم النامي، والتي تنحصر في التمويل الحكومي، والذي يأخذ صوراً متعددة منها التمويل الحكومي المركزي، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات والأفراد في تمويل التعليم. وبذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شأناً كبيراً في خطتها التربوية فهو يعكس من جهة التربية القائم في الدولة كما أنه ينعكس من جهة ثاني على بنية التربية ويؤثر فيها ويهب لها طابعاً معيناً ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية، مصادر من السلطات المحلية، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية.

(١) تمويل التعليم العالي في ألمانيا

إن إدارة وتمويل التعليم العالي الألماني تعد مسئولية مشتركة Join Task بين الدولة (الحكومة الاتحادية (Bound والولايات الألمانية Lander. وقد حدد الدستور الألماني مسئولية الحكومة الاتحادية في وضع إطار عام لسياسة التعليم العالي (المبادئ العامة للتعليم العالي) ويترك لكل ولاية مسئولية تنفيذ هذه السياسة، وتلك المبادئ وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها، وفقاً لظروفها الإقليمية وتمشياً مع المطالب والحاجات المحلية. وإن الولايات الألمانية Lander تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي الألماني، فإن الولايات الألمانية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية، فالولايات هي التي تمد هذه المؤسسات بالتمويل اللازم حتى يتسنى لها الاضطلاع بالأدوار المنوط بها، كما أن الولايات من خلال الوزارات المعنية بها هي المسئولة بصفة رئيسية عن تقرير كيفية توزيع الاعتمادات المالية بشكل عادل على مؤسسات التعليم العالي المختلفة تبعاً لاحتياجات كل مؤسسة، إذ تبلغ مؤسسات التعليم العالي سلطات الولاية باحتياجاتها المالية في شكل لتقدير للموازنة، لكي تدرج ضمن الميزانية المقترحة لوزارات الولاية

المختصة بالتعليم العالي. كما تسهم الولايات الألمانية بنسبة ٩٢,٧% من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم العالي والتي تقدر بـــ 34.364 بليون ماركاً ألمانياً (وفقاً لإحصاءات عـــام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠) وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء وتشييد المباني الجديـــدة لمؤسســـات التعلـــيم العالي، كما تشارك الحكومة الفيدرالية الولايات بشأن المساعدات المالية التي تقدم للطلـــاب بـــالتعليم العالي وذلك بنسبة (35%: 65%) لكل منها على التوالي. وبالإضافة إلى مصدري تمويل التعلـــيم العالي الألماني، فإن هناك مصدر ثالث للتمويل يتمثل فيما يمكن أن تقدمه الهيئات المعنيـــة بتشـــجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز المؤسسات المعنية بتشجيع البحوث الأساســـية جمعية البحوث الألمانية، أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجري تعاقدات بين مؤسسات التعلـــيم العـــالي والشركات (الصناعة) والتي تعني بتمويل المشروعات البحثية التي يضـــطلع بهـــا الأســـاتذة بهـــذه المؤسسات. هذا يتميز التعليم العالي الألماني بكونه تعليماً مجانياً، إن الطلاب الذين يتابعون دراســـتهم بمرحلة التعليم العالي بألمانيا سواء أكانوا طلاب ألمان أم أجانب لا يدفعون أية رسوم دراســـية ســـواء للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، لحضور المحاضرات، أم التقدم للامتحان، ورغم ذلك يتعين علـــى كل الطلاب دفع مساهمة زهيدة، مقابل التأمين الصحي الخاص بهم، الاشتراك في الاتحادية الطلابية، وكذلك مقابل الاستفادة من الخدمات الطلابية التي تقدم لهم بهـــذه المؤسســـات، وتتضـــمن المســـاهمة البسيطة التي يدفعها الطلاب في بعض الجامعات الاستخدام المجـــاني لوســـائل المواصـــلات العامـــة المحلية. كما يوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي العالي يســـمى برنـــامج Bafog ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة علـــى الطلـــاب على أساس أنها منح، أما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة الســـداد، وفي عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ يتم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب وأصبحوا مطـــالبين بسداد النصف الآخر فقط، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ويبـــدأ الســـداد بعـــد خمس سنوات من التخرج[١].

---

(١) الهلالي الشربيني الهلالي: اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، دراسة مقدمة للمؤتمر القومي العاشر "جامعة المستقبل في الوطن العربي" مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ج(١)، المنعقد في الفترة من ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م، ص٤٢.

هنداوي محمد حافظ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامع في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ع٣٤، يوليو ٢٠٠٠، ص٧١.

(٢) تمويل التعليم العالي في فرنسا

وفي فرنسا يتم تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي حيث تساهم الحكومة الوطنية بنسبة ٨٤% من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي، هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية والغرف التجارية والصناعية[١]. كما تلعب تبرعات الأفراد في فرنسا دوراً كبيراً في تمويل التعليم العالي الجامعي. كما تفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات، أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم والتي تبلغ حوالي (٦%) من كتلة الرواتب، وعادة لا يعفي منها أي مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، كما تفرض الحكومة على الشركات والمصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها والتي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا[٢].

(٣) تمويل التعليم العالي في اليابان:

وفي اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى. كما تلعب أيضاً تبرعات الأفراد والهيئات دور أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي. كم تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين ١٠% – ٣٠% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي. كما تقدم أيضاً قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها معرضة شديدة، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضاً ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم، وبعد حصولهم على دخل واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي[٣].

---

(١) ممدوح الصدفي وآخرون، "تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع١١١ – سبتمبر ٢٠٠٢، ص١٩٣.

(٢) محمد صبري الحوت، تقنية موارد إضافية للتعليم العالي في مصر، مجلة التربية الجديدة، اليونسكو، ع٤٧، سبتمبر ٩٨٩، ص٥١.

(٣) مارك براى، تمويل التعليم العالي الأنماط والاتجاهات والاختبارات، مجلة مستقبليات، مجلد ٣٠، ع١١٥، اليونسكو، سبتمبر ٢٠٠١، ص٤٦.

(٤) تمويل التعليم العالي في أمريكا:

في أمريكا يرتكز التعليم العالي والجامعي على ثلاث مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية، وتصل حصتها حوالي ١٢% وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، وتساهم حكومات الولايات بحوالي ٢٧% من تكلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل. كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي بها، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية. كما يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لأخرى. وبالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والجامعة، مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشر سنوات لسداد هذه القروض، وبفائدة تصل إلى ٥% في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية وتتمثل أنواع القروض الطلابية على النحو التالي:-

١- القروض التجارية.

٢- القروض المرتبطة بمستوى الدخل.

٣- البرامج الحكومية للقروض الطلابية والتي تتمثل في الآتي:-

أ) برنامج القروض على المستوى الفيدرالي.

ب) قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى.

ج) القروض القومية المباشرة للطلاب.

د) برامج الولايات للقروض.

وبالإضافة إلى ذلك يوجد قانون المنح مصدراً من المصادر الهامة في برامج المساعدات الطلابية حيث يوفر للطالب حوالي ٢٠٠ دولار في العام الدراسي الواحد ولمدة خمس سنوات، يمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا تم تقديم المبررات الكافية لذلك. كما تساهم أيضاً المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الإسهامات في تبرعات رجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية وخريجي الجامعات، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى، حيث يرتبط الدعم المالي المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعي، وقدرة وكفاءة الجامعات من جذب الأفراد للتبرع.

ويتضح من خلال الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم العالي الجامعي أنه يوجد أكثر من مصدر لتمويل التعليم العالي والتي تتمثل في المصادر التالية :

١- الحكومات المركزية.
٢- حكومات المحليات والأقاليم.
٣- الضرائب العامة.
٤- تبرعات الهيئات والمنظمات والأفراد.
٥- الرسوم الطلابية.
٦- ضرائب على الرواتب.
٧- القروض.

٦_ تمويل التعليم الجامعي في مصر:

تتنوع مصادر التعليم الجامعي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقاً للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه مفتوحاً، أو انتقائياً، موجهاً لحاجات الأفراد أم متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصراً على القطاع العام.

ويمكن تقسيم مصادر التعليم الجامعي في مصر إلى مصـــادر أساســـية تشـــمل التمويـــل الحكـــومي ومصادر ثانوية وتشمل مصادر داخلية وأخرى خارجية[١].

أولاً –المصادر الأساسية:

ويقصد بها تلك المصادر التي عتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية فـــي تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية الجارية، وتشمل التمويل الحكومي الذي يعتمـــد علـــى الضـــرائب العامة والرسوم أو المصروفات الدراسية.

ثانياً– المصادر الثانوية:

تسهم المصادر الثانوية في تمويل التعليم الجامعي في ممصر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية وقد تكون هذه المصادر داخلية مثل التبرعات الأهلية والجهود الذاتية من قبل الأفراد أو مصادر خارجيـــة مثل المنح الدراسية والهيئات والإعانات والقروض التي تقدمها بعض الدول أو الهيئـــات أو الـــأفراد للتعليم الجامعي[٢].

أ) المصادر الداخلية

تشمل المصادر الداخلية التبرعات الأهلية والجهود الذاتية التي تلجأ إليها الكثير مـــن الـــدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية لتمويل التعليم عامة والجامعي خاصة ويمكـــن أن تأخـــذ هـــذه المصادر صوراً متعددة منها قيام المسئول ببحث الأفراد المساهمة لتمويل التعلـــيم الجـــامعي لتنفيـــذ خطته التعليمية المحلية[٣] وحث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمـــال علـــى التبـــرع للتعلـــيم الجامعي بالأموال أو الأجهزة التقنية الحديثة وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعـــدات اللازمـــة أو إقامـــة الكليات أو التبرع بالأرض.

ب) المصادر الخارجية

---

(١) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٧، ص٩٣.

(٢) السيد السيد البحيري، مرجع سابق، ص٧٩.

(٣) عبد اللطيف محمود أحمد، تنوع مصادر تمويل التعليم، دراسة مقارنة، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوي والتنمية، سنة ١٩٩٣، ص ١٣٩.

تحصل كثير من مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في مصر على بعض مواردها الماليـــة مـــن مصادر خارجية، سواء كانت هذه المصادر في صورة قروض أو منح دراســـية أو هبـــات أجنبيـــة تقدمها بعض الحكومات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات الدولية.

الفصل الثاني

التحديات والمشكلات التي تواجه قطاع التعليم العالي وتمويله والسياسات المقترحة لمواجهة التحديات والمشكلات

المبحث الأول

التحديات وا ب تواجه تمويل التعليم العالي في ليبيا

تمهيد:

قد انفردت ليبيا بتجربة لم يناظرها فيها أي بلد في مجال تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، فالتعليم بكافة مستوياته مدعوماً من قبل الدولة دعماً كاملاً غير منقوص. فهو بجميع مراحله

وتفاصيله مجانياً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، فالدولة توفر المبني، والكتاب المنهجي وأيضاً جميع المستلزمات الدراسية المختبرية وما تحتاجه الأنشطة التعليمية من أجهزة ومعدات وتجهيزات توفرها الدولة مجانياً من خلال مصلحة المستلزمات التعليمية التي تم إنشاؤها بقرار من اللجنة الشعبية العامة، كما عملت الدولة على صرف منح لطلبة الأقسام الداخلية، علاوة على استعانتهم مجاناً، ودعم الطلبة لاكتساب الخبرات العلمية والعملية في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، وتصرف الدولة رواتب شهرية للموفدين.

كما تتحمل نفقات السفر للموفد وأسرته، هذا بالإضافة إلى المخصصات السنوية المجازية لاقتناء الكتب والأجهزة والمعدات التي تدعو الحاجة إليها، وكان الهدف هو تحقيق مبدأ التكافؤ وأصبح التعليم الجامعي حقاً مكتسباً للجميع بعد أن كان يحرم منه الكثيرين بسبب ظروفهم المعيشية وعدم قدرتهم على تحمل تكاليفه الباهظة(١).

إن مجانية التعليم في ليبيا بكافة مراحلها تشكل مشكلة في التمويل الجامعي ومنها تزايد ارتفاع تكلفة هذه المرحلة الهامة بسبب طبيعة الدراسة بالجامعات تتطلب مزيداً من الإمكانات.

وأن الأموال التي تنفقها الدولة في مرحلة التعليم العالي تعد في حاجة إلى زيادة مستمرة نظراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تلقي بمزيد من المتطلبات على الجامعة، والآمال المعقودة على الجامعات وخرجيها في ظل معدل العولمة والانفجار العلمي والتكنولوجي واهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة التقني ونلخص أبرز المشاكل والصعوبات في مطلبين المطلب الاول نتكلم عن تحديات الداخلية والمطلب الثاني نخصصه عن التحديات الخارجية :

المطلب الاول

التحديات الداخلية

١- تداعيات الانقسام السياسي علي عمل قطاع التعليم العالي :

تاثر قطاع التعليم العالي كغيره من قطاعات بالصراعات المسلحة التي اندلعت بالبلاد وبالانقسامات السياسية الحادة ، منذ انتخاب المؤتمر الوطني العام عام ٢٠١٢ وانشغال اعضائه

(١) عيسي محمد عمر ، التعليم الجامعي العام في ليبيا واقعه وسبل تطويره في ضوء المتغيرات الخارجية والداخلية ،رسالة دكتوراه ،٢٠١٦ غير منشورة _ كلية التربية _ جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، ص ١٣١ .

بالصرعات فيما بينهم وصرف انتباههم عن القضايا التي تهم الوطن فلم يحظي قطاع التعليم العالي بأهمية كبيرة داخل اروقة المؤتمر الوطني ولا مجلس النواب الحالي حيث لم يلحظ الطلاب تغيرا جوهريا في القطاع بعد الثورة ٢٠١١ فيما عدا قرار صرف منح مالية للطلاب بالجامعات الليبية الذي كان مفترض ان يغير وضع التعليم العالي لأفضل حتي يتسني لهم الحصول علي تعليم جيد ، وقد تعثر تنفيذ القرار بسبب الظروف المالية التي تمر بها البلاد.

واستمر الامر علي ماهو عليه حتي اندلعت الاشتباكات المسلحة في شرق البلاد واسفرت عن خسائر كبيرة حيث تعرضت جامعة بنغازي للحرق والتدمير وتوقفت الدراسة فيها الاكثر من عام ' فيما اضطر الكثير من طلابها إلي الدراسة في جامعات اخري بنظام الاستضافة ، كذلك توقفت الدراسة في غرب البلاد الاكثر من مرة بسبب الاشتبكات المتقطعة التي اندلعت فيها .

فيما اعلنت جامعة سرت إيقاف الدراسة بها بعد سيطرة تنظيم الدولة الارهابي علي المدينة بعدها قرر مجلس الجامعة في شهر مارس ٢٠١٦ إيقاف الدراسة بالجامعة إلي اجل غير مسمي بعد اجتماع اجراه في مدينة طرابلس .

وعدا التأثير المباشر علي البني التحتية وماخلفته الحرب من خسائر مادية ومعنوية ، الا ان التاثير الاكبر يظل متعلقا بالتاخر المتراكم فيما يخص ايجاد حلول مناسبة لمشاكل القطاع ، مثل مشكلة الامن وضعف الكادر الوظيفي بالجامعات والمعاهد العليا بسبب مغادرة الكثير من اعضاء هيئة التدريس الاجانب ارض ليبيا وسفرهم الي بلدانهم بفعل الاشتبكات الحاصلة ،

وكذلك الازمة المالية التي سببها الصرعات المسلحة في البلاد والانقسام السياسي والتي تسببت في تعقيد ظروف الطلبة المبتعثين الذين تتاخر منحهم الدراسية لاشهر ، وايضا توقف الكثير من مشاريع البنية التحتية التي كان يمكن ان يساهم استكمالها في ايجاد عديد الحلول لمشاكل الكثافة الطلابية ونقص التدريب العلمي .

٢ – الضغط الطلاب المتزايد على التعليم الجامعي:

مما لاشك فيه أن الطموحات والآمال المتزايدة من إحدى الوسائل المهمة التي يحققها التعليم الجامعي في ليبيا، ولرغبة الدولة في رفع نسبة خريجي التعليم الجامعي بالقياس إلى فئة العمرية المناظرة، هذا أدى إلى تزايد الطلاب بشكل كبير الملتحقين بالتعليم الجامعي من سنة إلى أخرى، وهذا يشكل ثقل على الإمكانات البشرية والمادية التي تعاني منها الجامعات الليبية.

فإذا اتخذنا عام ١٩٩٠/٨٩ (كعام أساسي) نجد أن أعداد الطلاب المستجدين الملتحقين بالجامعات الليبية وصلت ٤٧٤٠٤ طالبًا وطالبة، قفز العدد إلى ١٦٥٤٤٨ طالب وطالبة عام ٩٨/ ١٩٩٩ بزيادة نسبية قدرها ١٩١% أي أنه بلغ حوالي أربعة أمثاله في ثمانية سنوات، وهي فترة محدودة بل أن أعداد المستجدين في عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ قفزة إلى ١٢٦٦٦٨ طالبا وطالبة في مقابل ١١٦٣٧٣ في العام السابق له مباشرة، وبما يمثل زيادة بنسبة ٨,٨٤% بين هذه السنوات بسبب ما يعرف باسم البيئة التعليمية الجديدة أو الثانويات التخصصية.

ونرصد أيضًا تزايد متدرجًا في الأعوام (٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠) وأن الوضع أفضل من عامين ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة المستجدين عن العام في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ حوالي ١٨٩ ألف طالب وطالبة، أي حدث زيادة نسبية وقدرها ١,٧% عن العام الأول ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ على الأقل بالنسبة لسنة الأساس، وبلغت جملة المستجدين في العام (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) حوالي ٢٤٣ ألف طالبًا وطالبة، بزيادة نسبية وقدرها ١,٤% وصاحب ذلك زيادة في عدد المستجدين ليصل إلى حوالي ٢٩٢ ألف في العام (٢٠١٠/ ٢٠١١) بزيادة قدرها ١,٥% في العام السابق له[١].

واستمرت الزيادة خلال العامين التاليين إلا أنه يمكن تسجيل عدة ملاحظات من أبرزها:

١- ضخامة هذه الأعداد الجديدة بالنسبة للإمكانات الحالية للجامعات الليبية المادية والبشرية.
٢- الآثار السلبية بالأعداد المتزايدة من المستجدين من خلال تراكمات الماضي الخاصة بهم.
٣- ضعف التخطيط السليم وحسن التنبؤ والاستعداد الجيد للأحداث المتوقعة.

وهذا الضغط يمثل ظاهرة على التعليم الجامعي في ليبيا، وتبرز المشكلة في عدم التوازن بين الإمكانات البشرية والمادية وزيادة أعداد الطلاب والنقص في أعضاء هيئة التدريس والمباني والمعامل والتجهيزات، ومن هنا تكون الآثار السلبية للضغط الطلاب على التعليم الجامعي لتصبح أكثر وضوحًا وخطورة، وربما تأكده في الخبرة العادية ولم يلفت بالتالي على الباحثين الأجانب المهتمين بالتعليم الجامعي في ليبيا أن هذا الضغط أدي إلى دعم استمرار عدد معين من المظاهر

(١) محمد عمر ، مرجع سابق

الضارة في النظام التعليمي، وهو شيوع واستمرار أساليب الحفظ والنجاح في الامتحان كان ولا زال الهدف الأول الوحيد[1].

إن التوسع الكبير في التعليم الجامعي في ليبيا وزيادة عدد الجامعات نتيجة لزيادة الطلب على التعليم الجامعي، وزيادة أعداد المقبولين عاماً بعد عام من جهة، وضعف مقدار الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لهذه الجامعات من جهة أخرى، قد أدى إلى نتائج خطيرة في كثير من الأمور ولاسيما في مستوى الأداء الاكاديمي ونوعي الدراسات والتخصصات ومستوى الخريجين.

إن مجانية التعليم في ليبيا بكافة مراحله يشكل مشكلة في التمويل الجامعي ومنها تزايد ارتفاع تكلفة هذه المرحلة الهامة بسبب طبيعة الدراسة بالجامعات تتطلب مزيداً من الإمكانات، فضلاً عن زيادة وقع الأزمات الاقتصادية فقد رصدت لها أموالاً مضاعفة للتعليم حتى إن نسبة ما خصص للتعليم من الميزانية العامة للدولة وصلت إلى ١٦,٧% عام ٩٨/ ١٩٩٩ قم قفزت إلى ١٨,٧% عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢[2].

والجدير بالذكر أن نصيب قطاع التعليم الجامعي من ميزانية التعليم وصلت ٢٦,٣% عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ثم ارتفعت النسبة إلى ٣٦,٦% عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، وبالتالي ارتفعت الميزانية المخصصة للجامعات إلى ٢,٩ مليار دينار عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ وقد أدت هذه الأموال الكبيرة المرصودة للتعليم الجامعي إلى تدارك الانخفاض الكبير الذي كان يمكن أن يحدث في تكلفة الطالب الواحد لضخامة أعداد الطلاب المستجدين بالتعليم الجامعي الحكومي، فقد أخذت تكلفة الوحدة بالأسعار الجارية في الارتفاع التدريجي من ١٣٦٠ ديناراً عام ٨٩/ ١٩٩٩ حتى بلغت ١٤٧٠ عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى ١٥٦٠ عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠١ أي بمعدل انخفاض قدره ٧,٧% عن العام السابق، هو معدل مقبول في ضوء القفزة الكبيرة في أعداد المستجدين الناتجة عن الدفعة في الثانوية التخصصية، وانخفضت تكلفة الوحدة إلى ٢٥٦٣ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ بمعدل انخفاض قليل قدره ١,٩% ووصلت إلى ٣١٦٠ عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٧م. (١)

---

(١) تقرير الزيارة الاستطلاعية علي الجامعات الليبية الحكومية _ منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ، ٢٠١٣ .

(٢) المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات _ واقع التعليم العالي في ليبيا _ ٢٠١٦ .

علماً أن هذه الأموال الكبيرة التي تنفقها الدولة تعد في حاجة إلى زيادة مستمرة نظراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تلقي بمزيد من المتطلبات على الجامعة، والآمال المعقودة على الجامعات وخريجيها في ظل معدل العولمة والانفجار العلمي والتكنولوجي واهتمام الجامعات بأرقي مستويات المعرفة التقنية، والجدول التالي يوضح التأثير السلبي لمعدلات الغلاء في تخفيض الوحدة بالأسعار الجارية بعد تحويلها إلى الأسعار الثابتة.

المقارنة بين تكلفة الطالب الجامعي الواحد بالأسعار الجارية والثابتة

خلال الفترة من ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م

السنة المالية	تكلفة الوحدة بالدينار الليبي بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	معدل الانخفاض النسبي%
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م	٥١٤	٥١٤	ـــــ
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م	٦١٧	٥٦٤	٧,٥
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م	٨١٨	٧٦٤	٨,١
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م	٩٩٨	٨٦٨	١٠,٦
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م	١٢١٠	١١٢٠	١٢,٧
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م	١٣٢٠	١٢١٩	١٤,٨

المصدر: من عمل الباحث استناداً على تقارير وزارة التعليم العالي.

ويتضح من الجدول السابق أن التزايد التدريجي عبر الزمن لمعدلات الانخفاض للأسعار الثابتة بالنسبة للأسعار الجارية من عام لآخر، ويتراوح مدى الانخفاض من عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م وهو العام الثاني مباشرة للعام الأساسي.

إن العرض السابق يطرق قضايا متعددة وجوب دائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي، وكذلك ما تبذله الدولة من مخصصات مادية في ظل حاجة الجامعات لمزيد من الأموال.

ويعد البحث عن مصادر إضافية لتحويل التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا على قدر كبير من الأهمية، وتؤكد احترامنا للشعب الليبي والحكومة التي تسعى دائماً على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة، ولكننا سوف نطرح في رؤيتي مصادر تمويل إضافية لا تتعارض مه رؤية الحكومة.(١)

٣ – سوء توزيع الموارد المالية:

نظراً لتزايد احتياج التعليم الجامعي من التمويل، وفي ظل ذلك يصبح القضاء على الهدر والفاقد في الإنفاق أكثر إلحاحاً ولعل من أبرز هذه المظاهر:

- ارتفاع المرتبات للموظفين الإداريين وغيرهم من الموظفين والنسبة المخصصة للأعضاء هيئة التدريس من جملة الإنفاق عن الباب الأول من الميزانية وظاهرة تضخم الإدارة بالجامعة وكلياتها مما يتطلب النظر في هيكل العمالة بها عند الحديث عن تطوير التعليم الجامعي ورفع فعاليته وزيادة جودته.
- قلة المخصص من الأموال لهذا الجانب المهم فضلاً عن اتجاهه إلى التناقص النسبي لاسيما بالأسعار الثابتة.
- ارتفاع تكلفة التغذية بالمدن الجامعية تتجاوز نصيب الطالب في المنصرف على تطوير التعليم الجامعي.
- المبالغة في شراء الأثاث الفاخر والسيارات وغير.

٤- بعض المشاكل المرتبطة بالمحتوى الدراسي وطرائق التدريس والوقت المناسب للتخصص:

إن البرامج الدراسية في الجامعات الليبية تشتمل على سمات معينة احتواء المناهج على مقررات دراسية تقليدية، وأسلوب المحاضرة والتقليد في التدريس، وعدم اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة، والاعتماد على ملخصات ينقصها العمق في أحيان كثيرة.

كما أن الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لا تزال ضئيلة، حيث تحول التدريس في الجامعات للأعداد الكبيرة إلى عمليات آلية اختفى فيها العنصر الإنشائي والتفاعل بين الأستاذ والطالب، وكذلك التركيز على الاختبارات الموضوعية كوسيلة لتقويم معارف الطلاب الخبرة المحدودة والتفكير التقاربي وضعف قدرة الطالب على الاختيار الصحيح، وغياب المعايير الدقيقة وعدم وجود مكاتب التوجيه والإرشاد المهني بالجامعات.

ومن المسلم به أن المقررات الدراسية في الكليات الجامعية تشتمل على مجموعة المقررات التي يتعين على الطالب دراستها لكي يتم تكوينه العلمي، وأن تنمي المقررات الدراسية مهارات الطلاب وتزويدهم بقدر من الثقافة العامة حيث تختص المقررات الدراسية في معظم الجامعات الليبية بالجانب الأكاديمي النظرية دون العملية، وبهذا لا يتيح أمام الطالب تنمية قدراته الإبداعية والعقلية، مما أدى إلى نقص في الكتاب الجامعي في مختلف التخصصات في تنفيذ تلك المقررات الدراسية، حيث ترتكز في العلوم الإنسانية والاجتماعية على طرح بعض المشكلات والقضايا في شكلها النظري الصرف مثل التصحر والتلوث وسوء استغلال الموارد الطبيعية، بحيث لا يساعد الخريج على رسم خطط ووضع برامج لإيجاد الحلول لمثل هذه القضايا مع أن المناهج التقليدية لا تتماشى مع معطيات العصر الحالي ولا تواكب الحياة العصرية والمستويات المعيارية، إضافة إنها تعاني من الحشو والتكرار والجمود وضعف الارتباط بالواقع المعاش وعدم الملائمة مع مناهج التعليم في مرحلة التعليم الجامعي في اغلب الكليات .

كما إن بعض المناهج الدراسية مرتبطة بثقافات أجنبية حيث تبتعد عن المجتمع ولا يرتبط بمشكلاته أو خططه أو منجزاته، ويفتقد لخصائص المنهج العلمي وترابط ليس داخل الجامعة فحسب بل داخل الكلية الواحدة.

أما فيما يتعلق بطرق التدريس، تشير بعض الدراسات والتقارير إلى غلبة أسلوب المحاضرة والتلقين في التدريس على الرغم من عيوبه، هذا فضلاً عن اعتماد الطالب على كتاب الأستاذ أو مذكراته لتكون وسيلة لاستيعاب المحاضرة، وهي ملخصات من إعداد أستاذ المادة في أحيان كثيرة، وتشير الدراسات أيضًا إلى ندرة فرص التدريب العملي الجيد، حلقات المناقشة، وقاعات البحث والتعليم الذاتي self- learning، كما أن الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لا تزال

ضئيلة، وقد تحول التدريس في جامعات الأعداد الكبيرة بصفة خاصة إلى عمليات آلية اختفى منها العنصر الإنساني، والتفاعل بين الأستاذ والطالب، كما يبرز أسلوب المحاضرة أيضًا في الدروس العلمية رغم قلتها.

٥- أماكن الدراسة والمعامل والمكتبات:

يعاني الكثير من المعامل نقص الأجهزة الحديثة، في حين أن الطلاب ينتقلون بين أكثر من كلية لحضور الدروس العملية لعدم وجود معامل بكلياتهم مما يشتت جهود الطالب، وتفتقر المكتبات الموجودة إلى كثير من المراجع الحديثة العربية والأجنبية وإلى استخدام التكنولوجيا في إدارة المكتبة وخاصة البحث عن المراجع أو المادة العلمية بشكل عام، والتنظيم في بحوث التخرج التي أصبحت كلعبة بين الطلاب والأساتذة وعبارة عن استكمال المطلوب لتحرج دون فائدة تذكر.

في حين تأخذ البحوث من كلية إلى كلية وتعددت المناقشة في البحث الواحد وهذا عيب على الطالب والأساتذة ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك والطالب في جميع الكليات غير قادر على استخراج أو تصنيف المراجع والبحوث العلمية.

٦- الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل:

أن ضعف مستوى الخريج خاصة في التخصصات التطبيقية وعلى الأخص التكنولوجية منها والفائض الكبير من الخريجين في بعض التخصصات كما حدث في كلية التربية جامعة سرت مثل أغلب التخصصات التجارية مثل التخطيط التربوي والإدارة التعليمية وكذلك علم الاجتماع بكلية الآداب وخرجي الحقوق وغيرها. في حين هناك ندرة من الخريجين الأكفاء في التخصصات اللكترونية الكمبيوترية الدقيقة والفيزياء.

٧- مشكلة بطالة خريجي الجامعة:

تأكيدًا لخطورة ضعف العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والخطط التنموية في المجتمع، التي نراها أحد الأسباب الجوهرية لمشكلة البطالة، حيث تعد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل أحد هذه الأسباب وتفاقم مشكلة بين خريجي الكليات هذا بالإضافة إلى أسباب

أخرى تتعلق بطبيعة نحو الاقتصاد الليبي في هذا الوقت الحاضر وما يعانيه من مشكلة اقتصادية وتأثيرها على الطالب والجامعة في نفس الوقت[1].

ومدى اتساق النمو بين قطاعاته المختلفة فضلاً عن الدولة التي تبذله للاعتماد على العمالة الوافدة، وغير ذلك من الأسباب التي يرجع بعضها إلى النظام التعليمي إلى عوامل خارجه عن النظام نفسه.

إن مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات تعد أحسن حالاً من مثيلتها بين خريجي التعليم المتوسط الفني والتخصصي إلا إن نسبة البطالة في السنوات الأخيرة بلغت حوالي ١١% في عام ٢٠٠٧م في مقابل ٦٠% من خريجي التعليم الثانوي الفني.

هذا يدعو إلى سرعة اتخاذ التدابير لعلاج هذه المشكلة من خلال إحداث التطوير داخل النظام التعليمي الليبي، أو النظام الاقتصادي تحقيقًا من هذه المشكلة ذات الآثار السلبية المتعددة اقتصاديًا، واجتماعيًا، ونفسيًا.

-أعضاء هيئة لتدريس والمتعاونين (بين الوفرة والندرة ومشاكل الجودة):

تختلف أهداف الجامعة ويتباين دورها من مجتمع لأخر تبعًا لفلسفة وبيئة المجتمعات، وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة قاسمًا مشتركًا في الأهداف والوظائف بين أغلب الجامعات يكاد يكون متفقًا عليه في أدبيات التربية، وتسعى الجامعات لتحقيقه مهما كان المجتمع الذي تعمل فيه، ويتمثل في ما يجب أن تقوم به الجامعة من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع، وتعد وظيفة التدريس من الوظائف الأساسية للجامعات.

يشكل أعضاء هيئة التدريس محور العملية التعليمية وحجر الزاوية في التعليم الجامعي، وتشير الإحصائيات إلى أنها تدور في حدود غير معقولة خلال العام الدراسي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م من ٦٢١٤ إلى ١٣٩٨٩ عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م وبلغت نسبة الزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس في السنوات الخمس ١٢٥%.

---

(١) مصطفي عمر التير , مرجع سابق

حيث تخفى تباينات شاسعة جداً على مستوى الكليات والجامعات على مستوى ليبيا، ولا نعتقد أن تكفل الحد الأدنى من التفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس سواء داخل قاعات المحاضرات المكدسة بالطلبة والتي تصل أحياناً إلى ١٦٠ طالباً في المدرج الواحد، أو بين هؤلاء الطلبة وأساتذتهم خارج المحاضرات حيث يصعب الحديث عن الساعات المكتبية التي تختفي بين الحين والآخر إلا في العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس، وهناك لا توجد هذه الساعات أصلاً لمناقشة الأستاذ طلابه في الأمور التي يصعب مناقشتها في المحاضرات، ولا نعتقد أيضاً في مثل تلك الحالات يتم التلاحم الفعال بين الأستاذ والطالب في أنشطة متنوعة خارج المقرر الدراسي تعد مهمة في الحياة الطلابية الجامعية(١).

وبالإضافة إلى التباين الكمي، هناك أمور تتعلق بمستوى إعداد أعضاء هيئة التدريس ونظم ترقيتهم ، واختيارهم حسب معيار الجودة وانتقاء المعيدين والمدرسين المساعدين، ونظام البعثات الداخلية والخارجية، وغير ذلك من الأمور التي تتطلب مراجعة القوانين واللوائح بشكل دوري وزيادة كفاءتها، وأخيراً نشيد هنا أيضاً بالموضوعية ما حدث في وزارة التعليم وما صدر عن وزير التعليم بشأن البعثات والجامعات وغيرها من القرارات الصادرة عنه سنة ٢٠١٧م، وأخيراً الفضل والشكر والتقدير له.

-بعض المشكلات المرتبطة بخدمة المجتمع وتنمية البيئة:

تضاعفت أهمية خدمة المجتمع وتنمية البيئة في الآونة الأخيرة، ونرى أن ينشأ وظيفة وكيل في كل كلية لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وكذلك نائب لرئيس الجامعة، الأمر الذي يتطلب مسحاً دقيقاً لحاجات المجتمع المحلي، وتعريف أبرز احتياجاته ومشكلاته، ثم تعمل الجامعة على النهوض به على أسس علمية سليمة.(١)

-بعض المشكلات المرتبطة بالبحث العلمي في الجامعات الليبية:

(١) عيسي محمد عمر ، مرجع سابق

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث لمواجهة ظاهرة معينة بهدف وصفها وتفسيرها والتنبؤ بها وضبطها والوصول إلى نتائج قابلة للتعميم على الظواهر المختلفة.

ويعد البحث في أي مجتمع من الأسباب المهمة للتقدم العلمي والتنمية لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والصناعية والزراعية كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية ويساعد في تسحين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات.

وقد زاد في أهمية البحث العلمي تصاعد هذه المتغيرات العالمية وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجيا التي ترتكز أساساً على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني ويشغل البحث العلمي في الوقت الحاضر قدراً كبيراً من وقت وجهد أساتذة الجامعات وذلك لأن سمعة ومكانة هيئة التدريس العلمية أصبحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبحث والنشر والتأليف .

المطلب الثاني

تحديات خارجية

المقصود بالتحديات الخارجية هي تلك التي تواجه الجامعات، وتسببها عوامل خارج إطارها، ومثل تلك التحديات (تقرير الزيارات الاستطلاعية: ٢٠١٣م):

١- القرارات التي تتخذ على مستوى وزارة التعليم والبحث العلمي لم تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجه فروع الجامعات، خاصة فيما يتعلق بالشروط والمواصفات المطلوبة في أعضاء هيئة التدريس الجامعيين، فضلاً على أنها لم تبادر إلى تمكين إدارات الجامعات وفروعها من مواجهة تلك التحديات.

٢- عدم وضع سياسة واضحة تتعلق بقبول الطلبة بما يتلاءم والقدرة الاستيعابية للجامعات.

٣- عدم قيام وزارة التعليم العالي بإرساء الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي واللوائح التنظيمية التفصيلية التي تعكس واقع الجامعات وتستوعب نموها المستقبلي.

٤- عدم كفاية ميزانيات الجامعات، وبنود صرفها غير متكافئة، وأوقات صرفها غير مناسبة، مما ترتب على ذلك عدم تمكن الجامعات من تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة.

٥- إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملية الصرف المالي، بما يضمن سرعة الإنجاز وتطوير الأداء وتجويده.

٦- عدم التزام الوزارة بتسييل الميزانية في الوقت المحدد، والذي يدعم قيادات الجامعات بالتصرف الصحيح في الميزانية.

٧- عدم استكمال مشاريع الصيانة المتوقفة وفي مقدمتها المكتبات المركزية، ووضع الخطط اللازمة لاستحداث مبان جديدة.

٨- عدم تطبيق مبدأ المساءلة في حل التجاوزات، وتغلب المصالح الشخصية على العامة.

٩- عدم وضوح آلية قبول الطلاب بالجامعات، وكذلك الانتقال من وإلى الجامعات المختلفة.

١٠- نقص التشريعات واللوائح القانونية أو ضعفها إن وجدت لإرساء الجودة وضمانها في الجامعات.

كما تطرق التقرير الزيارات الاستطلاعية ٢٠١٣م والمشار إليه سابقًا، إلا أن الجامعات الليبية تعيش حالياً في ظل أزمة، هي في جوهرها أزمة ثقافة الجودة وضمانها بامتياز، أي أن تجلياتها

المؤسسية والبرامجية في الجامعات ليست سوى أعراض، وأنها تستمد أسبابها الجوهرية من أرضيتها الفكرية الراجعة إلى وجود خلل في فهم وتطبيق وممارسة الجودة وضمانها، حيث تتخذ الأزمة شكل إقامة اضطرارية في عين الإعصار في منزلة بين منزلتين نتيجة اصطدام بين إرادتين متعادلتين حتى الآن: إرادة تشد إلى الخلف، وأخرى تدفع إلى الأمام وتتوق إلى المستقبل.

كما أن الفروق بين طرفي الأزمة سرعان ما تتبخر أمام العين الفاحصة، وسرعان ما يتضح للمتمعن أن كلا الطرفين ليس لديه مشروع وخطط واضحة، مما يرجح أننا أمام أعراض أزمة ولسنا أمام جوهرها، كما تناول التقرير القيادات الجامعية باعتبارها القاطرة التي تقود الجامعة نحو التحسين والتطوير حيث أكد التقرير أن بعض الجامعات لا تخلو من وجود قيادات جيدة، لكن هذه الاستثناءات لا تنفي القاعدة، حيث لوحظ من خلال الزيارات والمقابلات مع عدد من القيادات الجامعية بأنها جزء منم تركة الدكتاتورية وإرثها، حيث لم تنج في جانب كبير منها من مرض إنتاج الدكتاتورية من الناحية الذهنية مع حفظ المقامات واحترام الاستثناءات.

وهذه القيادات قد تكون عالمة بما للعبارة من دلالة العلم بشيء وحفظه لكنها ليست قيادات مثقفة بما للعبارة من دلالات السؤال والشك واحترام الاختلاف والاقتناع بنسبية الحقيقة، وهذا في حقيقة الأمر هو الجانب الاكبر من الأزمة الحالية التي تعيشها الجامعات الليبية.

المبحث الثاني

الحلول والسياسات المقترحة لمواجهة التحديات

وصعوبات قطاع تعليم العالي

إن إعادة تطوير قطاع التعليم في ليبيا أمر ليس باليسير نظراً لما تعرض له من تشوهات استمرت لعدة عقود، لذلك فإن إحداث نفلة نوعية في القطاع ينبغي أن تراعي جملة من السياسات نذكر منها:

- حق المجتمع في اكتسابه كوادر مؤهلة في كل المجالات اللازمة لرقيه وازدهاره.
- المحافظة على جودة التعليم العالي بما يقارب مستوياته في الدولة المتقدمة.
- التعليم مجاني في جميع الجامعات والمعاهد العليا.
- يجب مراعاة العامل الاجتماعي والجغرافي في ليبيا والإمكانيات المتاحة في كل منطقة وطبيعة النشاط الاقتصادي فيها والخدمات التي تحتاج إليها وعدد السكان فيها.
- إن المؤسسات التي تنشأ في القرى والمدن الصغيرة لا يجب أن تكون ذات تخصص واحد، والأفضل لطلبتها أن يقبلوا في جامعات فيها العديد من التخصصات. وتتوفر فيها البيئة الجامعية المتكاملة.
- يجب تحفيز الطلبة مادياً ومعنوياً على دخول مؤسسات التعليم التقني والمهني.

إن مراعاة التوازن بين هذه السياسات هو أمر مهم يتطلب أخذه في الاعتبار بالإضافة إلى أن الوصول إلى هذه الهيكلية تتطلب دراسة مستفيضة يشترك فيها ذوي الخبرة في مجال التعليم الجامعي والتعليم التقني والمهني وتأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات المنجزة والتجارب الدولية ذات العلاقة، وكذلك إمكانية أن تضم هيكلة التعليم العالي المؤسسات الآتية: (الجامعات– الجامعات التقنية– المعاهد والمدارس العليا– كليات المجتمع– الجامعات والمعاهد الخاصة) [1]. كما ينبغي الأخذ في الاعتبار الإصلاحات المطلوبة على كافة المستويات كما يلي:

أ – على مستوى الوزارة :

١– العمل على تطوير قانونه الجامعات واللوائح التنفيذية المتعلقة به بما يعطي الاستقلالية والصلاحيات الكافية للجامعات بما يمكنها من أداء وظائفها بالجودة والكفاءة المطلوبة.

---

(١) تقرير اللجنة المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي بالقرارين (٢٥٦، ٣٢٠) بتاريخ ١٢، ٢٨ أبريل ٢٠١٢ك.

٢- اتخاذ إجراء حول تطوير وإعادة هيكلة الجامعات من حيث العدد والمواقع والكليات بما يمكنها من تحسين أدائها واستغلال الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والتغلب على مكامن الضعف فيها والاستفادة من نقاط القوة.

٣- توفير التمويل اللازم بما يمكنها من تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية وتغطية مصروفاتها التسييرية والتشغيلية، والعمل مع وزارة التخطيط ووزارة المالية لتبسيط الإجراءات المالية وتعديل بنود الميزانية التشغيلية بما يتمشى مع خصوصيات ومتطلبات الجامعات.

٤- إعطاء صلاحيات الصرف لعمداء الكليات لتغطية المتطلبات التسييرية والتشغيلية العاجلة والضرورية وأعمال الصيانة البسيطة الطارئة.

٥- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتطوير الجامعات وبرامجها التنفيذية ومتابعة وتقييم أداء هذه الجامعات ومدى تحقيقها لمستهدفيها في إطار المستهدفات العامة للوزارة.

٦- اختيار القيادات الاكاديمية والإدارية والإشرافية بما يكفل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

٧- متابعة تصميم وتنفيذ المركبات الجامعية والتنسيق التام مع الأجهزة المسئولة على التصميم والتنفيذ.

ب- على مستوى الجامعات:

١- أن تتولى كل جامعة إعداد كل جامعة إعداد واعتماد خطة استراتيجية خماسية وبرنامج تنفيذي لحل المشاكل القائمة وتطوير الجامعة وتحويلها للوزارة للاعتماد ومن ثم البدء في تنفيذها.

٢- أن تقوم كل جامعة بدراسة وحل الإشكاليات المتعلقة بالهيكلية وتعدد الكليات والأقسام المتشابهة والنظر في تطويرها وإمكانية تقليصها بما يحسن من مخرجاتها وأدائها.

٣- أن تقوم كل جامعة بإعداد دراسة فنية حول البنية التحتية للجامعة وتحديد المباني والمرافق التي تحتاج إلى صيانة أو توسيع او تحوير ومتطلباتها وجداول كمياتها وكذلك اقتراح المشروعات الجديدة وذلك بهدف طرحها في عطاء وفي إطار الميزانية المتاحة.

٤- أن تقوم كل جامعة بإعداد وتنفيذ خطة تدريبية لتدريب العناصر الفنية والإدارية والمالية بما يمكنها من تطوير ورفع كفاءتها وزيادة مردودها واستخداماتها للتقنية في تنفيذ أعمالها.

ج- على مستوى الكليات:

١- أن تتولى كل كلية دراسة وضع الأقسام التخصصية بمها وإمكانية دمج أو إلغاء البعض منها في إطار احتياجات المجتمع وفرص العمل المتاحة للخريج.

٢- أن تقوم كل كلية وأقسامها التخصصية بتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية للجامعة التي تقع ضمن اختصاصها والتنسيق بينها بين الجامعة بما يحقق أهداف هذه الخطة.

٣- تطبيق اللوائح الأكاديمية بكل حزم مع دراسة وضع الطلبة المتعثرين وكيفية علاج هذه المشكلة.

اجتياز المواد التمهيدية في المرحلة الجامعية، وهو ما يسبب مشاكل منها الازدحام في القاعات الدراسية في الفصول الدراسية الأولى.

وقد تأثر القطاع كغيره من القطاعات بالصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد وبالانقسامات السياسية الحادة مما نتج عنه خسارة كبيرة ومنها على سبيل المثال تدمير وحرق المباني والمدرجات بجامعة بنغازي لوقوعها في محور الاشتباكات المسلحة كان نتيجة مباشرة لتوقف الدراسة بها مما اضطر كثير من طلابها إلى الدراسة في جامعات أخرى بنظام الاستضافة وتوزيع الكليات على مدارس التعليم العام في الفترة المسائية ومصاحبه من مشاكل عديدة أثرت بشكل كبير في المسار التعليمي. كذلك توقفت الدراسة في جامعة الزاوية في غرب البلاد اكثر من مرة بسبب الاشتباكات المسلحة. بالإضافة إلى توقف جميع المعاهد العليا وفروع الجامعات في كل مناطق ورشفانة وأوباري والكفرة، كذلك جامعتي سرت ودرنة.

وعدا التأثير المباشر على البنى التحتية وما خلفته الحرب من خسائر مادية ومعنوية حيث أن التأثير الأكبر يتمثل فيما يخص إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل القطاع، مثل مشكلة الامن وضعف الكادر الوظيفي بالجامعات والمعاهد العليا والنقص الشديد في أعضاء هيئة التدريس نتيجة سفر أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى بلدانهم نتيجة الوضع الأمني في البلاد.

المبحث الثاني

مؤشرات ومعايير أداء القطاع التعليم العالي

يمكن تقييم أداء قطاع التعليم العالي من خلال التركيز على مدى الاستفادة من مخرجات الجامعات والمعاهد العليا التابعة للقطاع وكذلك مدى القدرة على الاستفادة من قرارات الإيفاد إلى الخارج والتي تقوم بها وزارة التعليم العالي. وقد سبق التوضيح أن الدولة لم تستطع الاستفادة من مخرجات التعليم العالي ويتضح هذا من ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين والتي وصلت ضمن خريجي الجامعات إلى ٥٠%، وعدم وجود تنمية واقتصاد متنوع على بدائل متعددة عدى النفط(١).

أيضًا فإن تقييم أداء قطاع التعليم العالي بتشجيع الطلاب على الاستمرار في التعليم الجامعي يكون من خلال تقدير نسبة التسرب. وبمقارنة الإحصائيات الرسمية في وزارة التعليم والجامعات والمعاهد يمكن أن تتجاوز النسبة ١٥%(٢).

---

(١) تصريحات نائب رئيس البنك المركزي لمنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " حافظ غانم" لصحيفة الشرق الأوسط تفاصيل الخبر على الرابط التالي: htpp//www.eanlihva/arthves/32585

(٢) بالعودة إلى بيانات تقرير لجنة تقييم حالة التعليم العالي سنة ٢٠١٢ فإن عدد الطلاب بلغ ٣٤٢٧٩٥ طالبًا وطالبة، ويشمل هذا القرم مجموعة الطلاب المنتسبين إلى الجامعات أو المعاهد العليا في السنوات الثلاثة إلى الخمسة السابقة (سنوات الدراسة القانونية في المعاهد والجامعات) يضاف إليها نسبة من الطلاب المتعطلين من التخرج في الزمن القانوني وتوضح تقارير وزارة التربية والتعليم أن عدد طلاب المرحلة الثانوية لسنة ٢٠١٢ (نفس السنة التي أهدت فيها لجنة تقييم التعليم العالي تقيمها) بلغ ٢٢٣٦٢٣ طالبًا وطالبة بينما تبلغ نسبة التسرب في عدد الطلاب بين المرحلة الإعدادية والثانوية نسبة تصل إلى ٣٠,٢١١. وفيما وضحت تقديرات لأعداد طلاب التعليم العالي من سنة ٢٠٠٠/ ٢٠٢٥ أن عدد الطلاب لسنة ٢٠١٤/ ٢٠١٥ سيقدر بـــ ٣٧٢٠١٠ طالبًا وطالبة علمًا بأن عددهم خلال سنة ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بلغ بشكل رسمي ٣٤٢٧٩٥ طالبًا وطالبة وبالنظر إلى عدد طلاب المرحلة الثانوية لسنة ٢٠١٢ والذين يبلغ مجموعهم حوالي ١٧٩ ألف طالب وطالبة يشكلون الدفعات الثلاثة التي تكون فرضياً الدفعات التي يفترض بها الانضمام للجامعة في سنة ٢٠١٥ (بعد الأخذ في الحسبان أن متوسط نسبة النجاح للسنوات ٢٠١٢/ ٢٠١٣/ ٢٠١٤ قد بلغ ٨٠%) وبالأخذ في الحسبان أن جامعة طرابلس التي تستقبل إضافة إلى جامعة بنغازي حوالي ٥٠% من عدد الطلاب الجامعيين لم تستقبل أكثر من ١٥ ألف طالب جديد في ذات العام الدراسي لجميع الكليات وهو ما يعني أن نسبة كبيرة اختارت ترك الجامعة بعد التعليم الثانوي مباشرة ويمكن من خلال تقدير أعداد الطلبة الذين يشكلون مجموع الدفعات الثلاثة إلى الخمسة التي

تقديرات أعداد طلبة التعليم العالي من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٥م

السنـــــــة	المجمـــــوع
١٩٩٩– ٢٠٠٠	٢٥٦,٣٧٠ طالب وطالبة
٢٠٠٤– ٢٠٠٥	٢٩٣,٣٥٥ طالب وطالبة
٢٠٠٩– ٢٠١٠	٣٣٠,١٩٠ طالب وطالبة
٢٠١٤– ٢٠١٥	٣٧٢,٠١٠ طالب وطالبة
٢٠١٩– ٢٠٢٠	٤٢٥,٥٩٠ طالب وطالبة
٢٠٢٤– ٢٠٢٥	٥٠٢,٨٤٠ طالب وطالبة

يفترض بها أن تنضم إلى الجامعة سنة ٢٠١٢ سنجد أن مجموعها يصل إلى أكثر من ٤١٠ ألف طالب وطالبة بنسبة تسرب تقديرية تصل إلى ١٦,٣٩% فور انتهاء المرحلة الثانوية عدا عن الطلاب الذين يتركون الدراسة بعد أن درسوا فصولاً فعلية في الجامعات أو المعاهد العليا.

المبحث الثالث

تقارير ديوان المحاسبة الليبي لسنة ٢٠١٩

حول قطاع التعليم العالي

قبل التطرق إلى تقرير ديوان المحاسبة يجب التعرف على ديوان المحاسبة (مفهومه) وأهدافه واختصاصاته:

أولاً- مفهوم ديوان المحاسبة (Libyan Audix Bureau):

هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، يتبع ديوان السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ثانيًا- أهدافه:

يهدف الديوان بشكل أساسي إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه، وذلك من خلال فحص الحسابات ومراجعتها وتقييم أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابته، ومن بين أهدافه أيضاً:

- التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والالكترونية وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقًا للتشريعات النافذة.
- بيان أوجه النقص والقصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.
- الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته.
- تعزيز الشفافية وتدعيم مبادئها في مؤسسات الدولة وتقديم الاستشارات المالية والمحاسبية المتخصصة.

ثالثًا- الاختصاصات:

انسجامًا مع المعايير الدولية فقد أسند القانون للديوان اختصاص الرقابة النظامية ورقابة الأداء والرقابة المانعة أو الوقائية، ويمارس الديوان الرقابة النظامية بشقيها المالية والمشروعية من خلال فحص ومراجعة الحسابات والقوائم المالية والعمليات الفنية الأخرى للجهات الخاضعة لرقابته، والتأكد من تطبيق القوانين والقرارات واللوائح المالية ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة.

كما يمارس ديوان المحاسبة الليبي اختصاص رقابة الأداء من خلال فحص وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته لبيان مدى كفاءتها وفعاليتها في ممارسة أنشطتها والتأكد من أن برامجها ومشاريعها تدار بشكل علمي واقتصادي وأنها تحقق الأهداف المحددة لها وأن تلك الجهات قد استخدمت مواردها المالية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة.

هذا وينص القانون على ضرورة الأخذ بملاحظات وتوصيات الديوان في إصلاح أوجه الخلل والقصور في إدارة المال العام، وفي حال ارتقت الملاحظة المتكشفة من أعمال الفحص والمراجعة إلى حالة سواء إدارة أو تقصير نتج عنه إهدار للمال العام أو مخالفات مالية أو جرائم جنائية، فيتم إعداد ملفات بها وإحالتها إلى جهات الاختصاص لاستكمال إجراءات التحقيق.

- تقرير ديوان المحاسبة لسنة ٢٠١٩ حول قطاع التعليم العالي:

تحدث تقرير ديوان المحاسبة ٢٠١٥ عن عديد التجاوزات وأوجه القصور في أداء وزارة التعليم العالي ويمكن تلخيص أهم ما ورد في التقرير كما يلي:

- بلغت جملة المصروفات الفعلية للوزارة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ ٥,٩٦٦,١٦٠ دينار ليبي.
- تحدث التقرير عن تصرفات وممارسات خاطئة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد لتزيد من إثقال كاهل الدولة بالتزامات جديدة لم ترصد لها مخصصات وفي في الأصل عاجزة عن سداد مستحقات الطلبة الموفدين.
- المبالغة في استئجار السكن لعدد من موظفي وحراسات الوزارة بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن تحديد قيمة بعض الخدمات بديوان الوزارة.

- عدد الطلبة الموفدين في الخارج حتى ١٢/٣١/ ٢٠١٩ مبين في الجدول التالي:

الوزارة	عدد الدول الموفد لها للدراسة	عدد الطلبة المستمرين في الدراسة
التعليم العالي	ـــــ	١٥٦٦٥
ـــــ	٤٠	٢٢٣٥
المجموع	**٩٤**	**١٧٩٠٠**

- من خلال متابعة التحويلات الصادرة على بند الدراسات العليا والبعثات من حساب الباب الثالث تبين قيام وزارة المالية بتحويل مبلغًا إجماليًا وقدره ٨٢٣,٩٧٦,١٤٣ مليون دينار ليبي.
- بالرغم من قدم عمر إدارة البعثات، إلا أنه يلاحظ ضعف المنظومات العاملة وافتقارها للبيانات المالية.
- هذا فضلاً عن غياب الربط بين إدارة البعثات والملحقيات الثقافية والعسكرية بالخارج حيث أصبحت البيانات المستخرجة عن الإدارة غير دقيقة ولا يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- تزايد حجم الإنفاق على الإيفاد من سنة إلى أخرى دون وجود مردود يلائم هذا الإنفاق، فقد أظهرت الإحصائيات وجود اعداد كبيرة من الطلبة بعضهم استكمل دراسته ولم يعد إلى أرض الوطن بالرغم مما أنفق عليه من مبالغ طائلة تتجاوز مئات آلاف من الدولارات.
- تزايد إصدار وتنفيذ قرارات الإيفاد للدراسة بالخارج خلال السنوات الأخيرة. دون وجود خطط ودراسة متكاملة لاحتياجات الدولة في مختلف التخصصات الأمر الذي أدى إلى استنزاف أرصدة النقد الأجنبي وترتب عليه آثار سلبية على الاقتصاد الوطني في ظل تدني الإيرادات النفطية.

- استمرار الصرف على طلبة أنهوا مدة الإيفاد وفق الدرجة الموفدين عليها، حيث وصلت مدة الصرف بالتجاوز على البعض إلى ١٢٠ شهر وذلك بالمخالفة للمادة ٣ من لائحة الإيفاد رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ والمعدلة بالقرار رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠٠٧.
- غياب التنسيق وتبادل المعلومات بإدارة البعثات بوزارة التعليك العالي وإدارة الملحقيات والملحقيات الثقافية بالخارج من جهة وبإدارة البعثات وإدارة الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة من جهة أخرى.
- من خلال مقارنة الأرقام الوطنية للموفدين للدراسة بالخارج بمنظومة مركز معلومات وزارة المالية أظهرت المنظومة حالات ازدواج وظيفي لعدد كبير من الطلبة الدراسين بالخارج. سبب في صرف كامل المرتب في الداخل مع المنحة الدراسية بالخارج.

- الدراسة بالخارج:

– سياسات الدراسة بالخارج:

عهد إلى وزارة التعليم أمانة مرتبطة بالآمال والتطلعات فبناءً على خططها وسياساتها يتحدد مستقبل الوطن ووفقًا لمخرجاتها يتحقق نموه وازدهاره.

ونصت مادة (١٧) من لائحة رقم (١٣١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم الإيفاد للدراسة بالخارج

(تعد نفقات دراسة الطالب الموفد بالخارج وفقا الأحكام هذه اللائحة قرضا يبرم به عقد بين الموفد والوزارة او من تكلفة ، ويلتزم الموفد بارجاعه في حال فشله في الدراسة لسبب يرجع إليه او في حالة عدم رجوعه ألي أرض الوطن أو عدم رغبته في العمل بعد أنتهاء إيفاده مع الجهة التي يتبعها أو إحدي الجهات العامة ، ويعفي من سداده حال نجاحه وعودته إلي أرض الوطن وإلتزامه بالعمل في الجهة التي يتبعها أو إحدي الجهات العامة لمدة لا تقل عن ضعف مدة الإيفاد، ويعد العقد المذكور في هذه المادة أحد المستندات اللازمة لصرف المستحقات المالية للموفد).

ونصت المادة (٢٢) من نفس اللائحة (يصرف للموفد للدراسة بالخارج وفقا الأحكام هذه اللائحه اعتبارا من تاريخ وصوله إلي بلد الدراسة وطيلة مدة الإيفاد منحة مالية شهرية حسب توزيع الدول).

حيث تصرف المنحة للموفد بالدولار الاامريكي حسب الدولة الموفد إليها وحسب عدد افراد اسرة الموفد اي الزوجة والابناء فقط من تشملهم المنح الشهرية .

ونصت المادة (٢٧) (تصرف قيمة مالية سنوية مع منحة الطالب خلال الربع الثاني من كل سنة لكل موفد تخص الرسوم الدراسية لأبنائه الدارسين في مرحلتي التعليم الاساسي والثانوي فقط وتحدد هذه القيمة من قبل وزارة التعليم دوريا علي حسب الدولة الدارس بها الموفد).

ونصت المادة (٢٨) من نفس اللائحة (يمنح الموفد علاوة نسبتها (٢٠%) من قيمة المنحة لمواجهة التكاليف الإضافية بسبب احتياجاته الخاصة ، وإذا كان مرافق الموفد إو احد ابنائه من ذوي الاحتياجات الخاصة واحتاج لخدمات إضافية تنص عليها التشريعات النافذة تتحمل الدولة الليبية مصاريف هذه الخدمة علي أن تثبت بتقرير طبي).

ونصت المادة (٢٩) من نفس اللائحة (تصرف تكاليف مشاركة الموفد لغرض نتاجه العلمي بأحد المؤتمرات العلمية ذات العلاقة بالتخصص ولمرة واحدة كل سنة دراسية متي كان حضوره ضروريا بعد الحصول علي موافقة الإدارة المختصة وتوصية الجامعة الدارس بها الطالب).

وفي ١٢ اغطسطس من عام جاري ٢٠٢١م اصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي قرار رقم (٣٧٤) بشأن ايفاد الموظفين بالدراسة العليا بالداخل من الموظفين المرشحين ذوي الكفاءة والخبرة وعددهم ١٧٥ ، ١٧ منهم لتحضير درجة الدكتوراه و١٥٨ لتحضير درجة الماجستير.

كما اصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي بنفس التاريخ قرار رقم (٣٧٥) بشأن إيفاد أعضاء هيئة تدريس ومعيدين للدراسة العليا بالداخل، وعددهم ١٨٤ طالب وطالبة منهم ٣٨ لتحضير درجة الدكتوراه و ١٤٦ لنيل درجة الماجستير، ونصت المادة الثالثة من القرارين علي أن تتولى الجهات المرشحة تغطية التكاليف الدراسية عن الطلاب الموفدين كل فيما يخصه.

إلا أن الدولة الليبية عانت من الفساد والعشوائية في إدارة أنشطة وبرامج هذا القطاع المهم ومن أهمها ملف الإيفاد للدراسة بالخارج الذي انفقت عليه خلال الفترة من ٢٠١٢/ ٢٠١٩م أكثر من ٥ مليار دينار.

السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩

المصروف الفعلي (مليون دينار)	٦٦٣	٨٦٥	٨١٧	٨٢٤	٦٤٣	٥٨٨	٣٩٠	٣١٠

حيث شاب هذا الإنفاق العديد من أشكال الفساد ومنها:

- الإيفاد العشوائي بترشيح وإيفاد من لا يستحق عن طريق الوساطة والمحاباة.
- هدر الأموال وعدم الاستفادة من المبالغ الضخمة من النقد الأجنبي التي تنفق على برامج الإيفاد بالشكل المطلوب.
- قلة الاستفادة من الكوادر التي يتم إيفادها فأغلبهم إما يعودون دون تأهيل حقيقي أو لا يرجعون إلى أرض الوطن ويمكثون في بلد الدراسة بعد أن تحملت الدولة نفقات دراستهم وإقامتهم لعدة سنوات.
- طال الفساد في هذا الملف الأخلاق والقيم من خلال تبييت نية البعض على عدم العودة بالرغم من الحرص على الحصول على كل الأموال المتاحة حتى استثناءات التمديد ومخصصات العودة.

أظهرت نتائج مراجعة وتقييم الوزارة التي تهدف إلى تشخيص الوضع والوقوف على مواطن الخلل في ملف الإيفاد للدراسة بالخارج أن أسبابها تتلخص في التالي:

- الفوضى وغياب النظم والتوثيق والأرشفة.
- ضعف المعايير الموضوعية في الترشيح والإيفاد.
- ضعف التنظيم والتخطيط.
- ضعف الكفاءة والنزاهة في إدارة القطاع.

يتطلب إصلاح هذا الملف إعادة النظر في سياسات الإيفاد للدراسة وعلى وجه الخصوص:

- أن توضع وفق رؤية وخطة موضوعية تعالج المشاكل السابقة وترسم مسار المستقبل.
- تحقيق العدالة والشفافية في الترشيح وفق مبدأ تكافؤ الفرص.
- وضع شروط ومعايير واضحة وموضوعية للقبول وتحديد الأسبقية.

- تحديد الاحتياجات العددية والتخصصات المطلوبة وفق إمكانيات الدولة المادية والتنظيمية وبمشاركة كافة الأطراف المعنية بخطط الإيفاد المرتبطة بالتنمية البشرية والاقتصادية والتنظيمية.
- وضع برنامج زمني واضح في إصدار قرارات الإيفاد وفق أساس الإحلال على فترات زمنية مخططة ومدروسة.
- وضع ضوابط صارمة للعملية التعليمية بساحة الدراسة تضمن استمرار من يثبت كفاءته وجديته في الدراسة وتلزمه بالعودة بعد استكمال الدراسة بالإضافة إلى استدراك من تقاعس أو تراخى بإيقافه وإرجاعه ومنح الفرصة لغيره.

إدارة الملحقيات:

أوكلت لإدارة الملحقيات وشؤون الموفدين التابعة لوزارة التعليم، مهام اقتراح برامج ومشاريع الدراسات العليا في الخارج ومتابعة الملحقيات التعليمية بالخارج وتقديم التقارير الدورية عنها، حيث تمارس هذه الإدارة مهامها عن طريق لائحة الإيفاد للدراسة بالداخل والخارج لسنة ٢٠٠٥م، والتي تم تعديلها في سنة ٢٠١٨ بموجب قرار المجلس الرئاسي رقم (١٣١٠) بشأن لائحة تنظيم الإيفاد للدراسة بالخارج.

الموقف التنفيذي للدراسة بالخارج ٢٠١٩م:

بلغ عدد الطلبة الموفدين بالخارج في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٩م عدد ٤٥٨٦ طالب، والجدول التالي يوضح مقارنة لتطور أعداد الطلبة خلال السنوات ٢٠١٠/ ٢٠١٩م:

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
عدد الطلبة الموفدين	١٠٢٩٤	١٠٢٩٤	٧٩٤٧	٨٤٢٧	١١٨٤٧	١٥٦٧٧	١٢٤٠٤	١١٦١٧	٧١٧١	٤٥٨٦

بلغت بيانات التخصيص والإنفاق لبند الدراسات العليا والبعثات من ميزانية التحول الباب الثالث لسنة ٢٠١٩م كما هو بالبيان التالي بالدينار الليبي:

البيان	المخصص المعتمد بالميزانية	المخصص بعد التعديل	المفوض به	المسيل	الوفر أو التجاوز	نسبة التنفيذ

الباب الثالث	٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨٢,٣٩٧,٢١٦	٣٨٢,٢٧١,٩٢٧	٣٧٠,٨٨٣,٥٩٤	١١,٣٨٨,٧٤١	%٩٧

ويلاحظ عدم تنفيذ كامل قيمة المسيل من قبل مصرف ليبيا المركزي وفق البيان التالي:

البيان	المسيل من وزارة المالية	المعلق بالمصرف	المصروف
الباب الثالث	٣٧٠,٨٨٣,٥٩٤	٣٢,٧١٢,٣٦٤	٣٣٨,١٧١,٢٣٠

وفيما يلي تفصيل لأنواع الإنفاق على بند الدراسات العليا عن سنة ٢٠١٩م

ت. ر	البيـــــــان	القيمـــــة
١	المنح الدراسية لعدد ٥٥ ساحة	١٨٠,٩٢٩,١٤٦
٢	عقد المكتب الكندي	٤٩,٩٠٣,٠٣٠
٣	فروقات منح دراسية (لا توجد موافقة)	٥٢,٧١٨
٤	الرسوم الدراسية	٢٨٠,٣٥٠,٣٦
٥	رسوم اللغة	٢,٧١٧,٧١٩
٦	رسوم إقفال	٢٧,٨٠٧,٠٨٨
٧	رسوم الأبناء	١٢,٩٣٩,٩٦٣
٨	االلتزامات القائمة	١,٠٤٠,٠٠٠
٩	التأمين	٢٧٥,٣٨٧
١٠	حوالات داخلية	٥٨,٨٦٨,٢٦٣
الإجمالـــــي		٣٧٠,٨٨٣,٥٩٤

بلغ إجمالي المسيل لبند الدراسات العليا لسنة ٢٠١٩م ما قيمته ٣٧٠,٨٨٣,٥٩٤ دينار والتي تتضمن تحويل منفذ لعدد ٥٥ ساحة وفيما يلي أدناه تفصيل للحوالات:

البيان	المسيل	المنفذ	المعلق
الحوالات الخارجية	٣١٢,٠١٥,٣٣١	٢٨٧,٩٤٢,٤٩٣	٢٤,٠٧٢,٨٣٨
التحويلات الداخلية	٥٨,٨٦٨,٢٦٣	٥٠,٢٢٨,٧٣٧	٨,٦٣٩,٥٢٦

منح الطلبة:

- باستثناء الساحة الامريكية بلغ الطلبة خلال الربع الرابع لسنة ٢٠١٨م عدد ٥١٧٢ طالب في حين انخفض إلى ٤٠١٦ نهاية ٢٠١٩م، حيث كانت المنح الدراسية في الربع الأخير من ٢٠١٨م بقيمة ٥١,٨٠١,٢٣٣ دينار، وانخفضت إلى مبلغ ٤١,٤٩٢,٧٦٠ دينار في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، والكشف التالي يوضح:

البيـــــان	عدد الطلبة	المنح بالدينار	مقدار الانخفاض		نسبة الانخفاض	
			الطلبة	المنح	الطلبة	المنح
الربع الرابع ٢٠١٨	٥١٧٢	٥١,٨٠١,٢٣٣				
الربع الأول ٢٠١٩	٤٨١٥	٥٠,٩٢٢,٧٤٢	٣٥٧	٨٧٨,٤٩٠	٠,٧	٠,٠٢
الربع الثاني٢٠١٩	٤٣٥٥	٤٤,٦٥٧,٠٥٧	٤٦٠	٦,٢٦٥,٦٨٤	٠,١١	٠,١٤
الربع الثالث٢٠١٩	٤٢٠٠	٤٤,٠٠٣,٠٧٨	١٥٥	٦٥٣,٩٧٩	٠,٠٤	٠,٠١
الربع الرابع٢٠١٩	٤٠٢٢	٤١,٤٩٢,٧٦٠	١٧٨	٢,٥١٠,٣١٧	٠,٠٤	٠,٠٦
عدد وقيمة الانخفاض			١١٥٠	١٠,٣٠٨,٤٧٣	%٢٢	%٢٠

بلغت إجمالي المتغيرات في المنح الدراسية للأرباع لسنة ٢٠١٩م عدد ٢٤٢١ طالب بقيمة إجمالية قدرها ٢٦,٠٤٨,١٦٩ دينار، والكشف التالي يوضح هذه المتغيرات بالتفصيل وذلك حسب الأرباع وماهية المتغيرات.

ت	البيـــــان	المتغيرات على الأرباع لسنة ٢٠١٩				الإجمالـــــي
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
١	استئناف صرف	١٨	٥٦	٢٦	٥٠	١٥٠
٢	إضافة مدة البكالوريوس	١	٦			٧
٣	تعديل درجة	٣	٣	١٢	١	١٩
٤	تعديل للتخصص	٢	٢			٤
٥	تمديد درجة	٧٣	٤٤	٥٤	٢٠٣	٣٧٤
٦	تمديد مدة	٤٢٣	٢٤	٥٧٥	٥٤٢	١٥٦٤
٧	نقل	١٠٧	١	١	١٣٣	٢٤٢
٨	الطيران (fly)		٦١			٦١
	إجمالي عدد الطلبة	٦٢٧	١٩٧	٦٦٨	٩٢٩	٢٤٢١
	القيمة المحالة بالدينار	٦,٨٧٤,٠٩٩	٢,٠٥١,١٤٧	٧,١٨٧,٣٨٧	٩,٩٣٥,٥٣٤	٢٦,٠٤٨,١٦٩

- بلغت القيمة المحالة للمكتب الكندي مبلغ وقدره ٤٩,٩٠٣,٠٣٠ دينار وذلك مقابل تعلية الاعتماد المستندي.
- بلغ إجمالي ما تم صرفه من فروقات منح دراسية للطالب (م ع أ ق) من غير موافقة ديوان المحاسبة خلال سنة ٢٠١٩م ما قيمته ٥٢,٧١٨ دينار.

الرسوم الدراسية:

بلغ إجمالي ما تم صرفه للموسم الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م على الطلبة الموفدين بالخارج لوزارة التعليم ما قيمته ٧٩,٨١٥,٠٥٠ دينار، وفيما يلي بيان بذلك:

البند	القيمة	ملاحظات

الرسوم الدراسية	٣٦,٣٥٠,٢٨٠	لعدد (٢٢) ساحة
رسوم اللغة	٢,٧١٧,٧١٩	ماليزيا لعدد (١٨٢) طالب
رسوم الإقفال	٢٧,٨٠٧,٠٨٨	لعدد (١٢) ساحة
رسوم الأبناء	١٢,٩٣٩,٩٦٣	ماليزيا- صربيا- اندونيسيا
الالتزامات على أبناء الموفدين	١,٠٤٠,٠٠٠	فرنسا – باريس
التأمين الطبي	٢٧٥,٣٨٧	ايرلندا

- بلغ إجمالي ما تم صرفه من غير موافقة ديوان المحاسبة خلال سنة ٢٠١٩م ما قيمته ١٢,٣٩٠,٨٦٠ دينار، موضحاً في الآتي:

المستفيـــــد	المبلـــــغ
السفارة الليبية القاهرة	٥٢,٧١٨
السفارة الليبية القاهرة	٤,٩٦٠,٦١١
الفارة الليبية / ماليزيا	٥,٤٠٧,١٦٧
صربيا – بلغرد	١,٨٣٥,٨٧٢
أبوظبي- الإمارات	١٣٤,٤٩٢
الإجمالـــــي	**١٢,٣٩٠,٨٦٠**

المراجعة المستندية للحوالات:

من خلال عمليات المراجعة والتدقيق للحوالات المنفذة على بند الدراسة بالخارج الخاصة بالعام ٢٠١٩م تبينت عدد من الملاحظات على النحو التالي:

- صرف بعض المعاملات الخاصة بالمنح والرسوم الدراسية لبعض الساحات دون الحصول على موافقة من ديوان المحاسبة.
- تحويل مبالغ إلى الملحقيات لطلبة غير موجودين بالساحة الدراسية مما أدى إلى وجود فائض ضخم بحسابات الملحقية.

- إيقاف الصرف على بعض الطلبة من قبل الملحق الثقافي على الرغم من إحالة كافة المنح الدراسية للطالب إلى الساحة.
- وجود ضعف في حصر قرارات الإيقاف الصادرة من التعليم من قبل إدارة الملحقيات وشؤون الموفدين والخاصة بالطلبة الموفدين بالخارج.
- قيام وزارة التعليم بإحالة بعض المطالبات الجامعية إلى الديوان دون اعتمادها من قبل الملحق الثقافي والمراقب المالي.
- قيام وزارة التعليم بإحالة بعض المطالبات الجامعية إلى الديوان دون إرفاق بيان يوضح ما تم صرفه للطالب في السابق من قبل الملحق الثقافي.
- إحالة المطالبات لرسوم الأبناء إلى الديوان دون إرفاق العقود المبرمة والتي توضح الرسوم لكل مستوى تعليمي.
- تجميد الدراسة لبعض الطلبة دون متابعة فترة التجميد طبقًا للائحة.
- يتم إعداد القوائم المالية الخاصة بقيمة الرسوم الدراسية للطلبة الموفدين للدراسة بالخارج عن طريق وزارة التعليم بناء على قيم تقديرية مبالغ فيها وعدم قيام الملحقيات بتقديم تقارير مصروفاتها وفق مطالبات الجامعات والأكاديميات الدراسية، وقد اتضح ذلك من خلال مراجعة المطالبات الواردة من بعض الملحقيات حيث تبين وجود اختلاف في قيمة الرسوم الدراسية.
- تراخي إدارة الشؤون الإدارية والمالية والمراقب المالي بوزارة التعليم بمطالبة الملحقيات بالإفصاح عن البيانات الخاصة بحساباتها وأرصدتها الدفترية وتقديم تقارير مصروفاتها بشكل دوري.
- عدم قيام الملحقيات الثقافية بالخارج بإرسال تقرير فني ومالي شهرياً إلى وزارة التعليم.
- تقاعس إدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التعليم بموافاتنا بالبيانات المطلوبة وفق مذكرات معدة من الديوان لغرض الحصر والتدقيق ومراجعة بيانات الطلاب الموفدين بالخارج.
- تراخي وزارة التعليم في معالجة االلتزامات المالية المستحقة للطلبة بالخارج مما يؤدي إلى فصل الطالب وأحيانًا تصل إلى الدعاوي القضائية.
- تقاعس إدارة البعثات والشؤون الإدارية والمالية بوزارة التعليم في معالجة أذونات الصرف التي لم يتم تنفيذها من مصرف ليبيا المركزي منذ سنة ٢٠١٥م.

- صرف بعض المستحقات الرسوم النهائية للطلبة الذين أنهوا دراستهم عن طريق حساب وكيل مما قد يسبب في تلاعب لبعض الحسابات.
- وجود فروق في الرسوم الدراسية بين فواتير الجامعات ومطالبات وزارة التعليم تتمثل في زيادة المطالبات عن الفواتير والعكس.

- قرارات الإيفاد الجديدة ٢٠١٩م":

أصدر وزير التعليم السابق (ع ع) عدد من قرارات الإيفاد تم إحالتها عن طريق مكاتبات مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التعليم بشأن إحالة كشوف الطلبة المزمع إيفادهم للدراسة بالخارج وطلب الموافقة على تحويل مبالغ مالية للخارج على النحو التالي:

ت	البيـــــان	رقم الكتاب	تاريخه	عدد الطلبة	القيمة بالدينار
١	طلبة التفويضات من٢ إلى ٢٠١٩/٩/٦	١٠٩,٤٣٤٧	٢٠١٩ /١٠/٩	٥٠٨٩	١٥٢,١٧٣,٣٨٥
٢	تعديل الكتاب ٤٣٤٧- ١٠٩	١٠٩,٤٤٦٦	٢٠١٩/١٠/١٦	٥٠٨٩	١١٢,٩٧٤,٥٣٣
٣	طلبة تفويض ٧ / ٢٠١٩	١٠٩,٤٦٣٠	٢٠١٩/١٠/٢٧	١٢٥٢	٣٣,٢١٥,٥٠٧
٤	طلبة تفويض ٨/ ٢٠١٩	١٠٩,٤٧٠٨	٢٠١٩/١٠/٣٠	١٠٦٩	٢١,٠٩٦,٣٦٢
٥	طلبة ملحق للتفويض ٨	١٠٩,٤٨٠٨	٢٠١٩/١١/٤	١٩٩	٥,٤٩٣,٠٣٥
	المجموع	ـــــ	ـــــ	٧٦٠٤	١٧٢,٧٧٩,٤٣٧

وقد ورد إلى الديوان حولها العديد من البلاغات والتظلمات من عدد من شرائح المجتمع، منهم الطلبة والأطباء والمسئولين بالوزارة وبجهات اعتبارية أحرى والتي تطعن في صحة إجراءات الوزارة من حيث إتباع الطرق القانونية السليمة في إصدارها او مخالفتها للائحة الإيفاد أو اثبات الأحقية عمن تم اعتمادهم هذا بالإضافة إلى ورود أسماء لم يتم ترشيحهم من جهاتهم الأصلية، وبناءً على ما ذكر قام الديوان بفحص ومراجعة التفويضات وتكشف الآتي:

- قيام وزارة التعليم برفض عدد من الطلبة بالتفويضات السابقة التي لا ينطبق عليها شرط ٣٠٠ جامعة في حين تم الاستثناء منها بغير اختصاص في القرارات الجديدة.
- استبعاد تخصصات من التفويضات السابقة وفي نفس الوقت إصدار قرارات إيفاد جديدة لطلبة بنفس التخصصات المستبعدة.

- إصدار قرارات إيفاد جديدة بأعداد كبيرة في ظل وجود قرارات وتفويضات سابقة لم تنفذ ودون تحديد وضع الطلبة الصادرة لهم قرارات إيفاد في السابق والمدرجين بالمنظومة ولم تصدر لهم موافقات بالإيفاد.
- لوحظ على القوائم المتعلقة بالتفويضات القديمة إدراج طلبة واستبعاد أخرين من نفس التفويضات دون أن تكون هناك أسباب واضحة كما تبين وورد أسماء غير مدرجة مشمولة بالتفويضات السابقة.
- وجود أسماء مدرجة بأرباع مالية في سنوات سابقة بنفس القرار ونفس الدرجة الموفد لها.
- وجود تكرار بأسماء بعض الموفدين بنفس التفويض وتكرار أسماء بأكثر من تفويض، وذلك لعدد (٢٠٣) اسم وبقيمة ٤,٢٨٢,١١٢ دينار مبين بالجدول التالي:

البيـــــان	عدد التكرار	القيمة الإضافية
وارد في التفويض رقم (٧) ومكرر في معاملة التفويضات من (٢- ٦)	١٢٧	٣,٠٠٩,٤٤٢
وارد في التفويض رقم (٨) ومكرر في معاملة التفويضات من (٢-٦)	٧٦	١,٢٧٢,٦٧٠
إجمالـــــي التكرار	٢٠٣	٤,٢٨٢,١١٢

- عدم تطابق بعض الأرقام الوطنية مع الأسماء.
- لم يتضح وجود برنامج زمني للتنفيذ وتوزيع الطلبة على عدد السنوات.

خلاصة المبحث :

يري الباحث ان هناك فساد في قطاع التعليم العالي خاصة بعد عام ٢٠١٢م وإهدار للمال العام في غير موضعه، من رغم وجود تقاير من ديوان المحاسبة توضح ذلك لكن علي ارض الواقع لا توجد محاسبة او إقصاء من مهامه من تسبب في ذلك الفساد، الامر الذي جعل عملية الاهدار مستمرة إلي وقتنا هذا نتيجة لعدم وجود رادع والوضع التي المتأزم الذي تمر به البلاد، مما جعل جهاز ديوان المحاسبة لا يؤدي عمله علي أكمل وجه.

الخاتمة

الخاتمة

هناك ضرورة ملحة لإتباع عدد من السياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي في ظل محدودية التمويل الحكومي، وتزايد الطلب على التعليم العالي، وتتمثل هذه السياسات في ضرورة التوجه نحو التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم تابعة للقطاع الخاص تتكامل مع منظومة التعليم العالي العام، ووضع نظم حديثة لتحفيز مؤسسات التعليم العالي الحكومية على تنويع مصادر تمويلها من خلال مساهمة الطلاب في بعض الرسوم الدراسية، إلى جانب إنشاء وحدات خدمية تساعد على توفير دخل إضافي، وربط تخصيص التمويل الحكومي بمعدلات أداء مؤسسات التعليم العالي. وفي هذا السياق، لابد من إعادة النظر في مبدأ مجانية التعليم العالي وإعادة صياغة الدور الحكومي في دعم التعليم العالي، وإنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع الجامعات الأجنبية، مع ضرورة تحديث آليات تدويل التعليم العالي من خلال تطوير الإطار الأكاديمي والمؤسسي بكل مؤسسات التعليم العالي.

ولابد أيضاً من وضع مجموعة من السياسات التي تعطي أولوية لمعياري الجودة والعدالة، أي جودة خدمات التعليم العالي وعدالة توزيعها على كافة شرائح المجتمع. إذن، لابد من الاهتمام خلال هذه المرحلة بالارتقاء بجودة التعليم العالي بدلاً من التوسع الكمي فحسب، وبناء قدرات الجامعات لإتاحة الإدارة الذاتية لتلك المؤسسات، أي التوجه نحو اللامركزية، حيث تحتاج القدرة على البحث العلمي، وإثراء المعرفة بالاستناد إلى مستوى تنافسي على الصعيد الدولي.

ويمكن للوزارات المعنية منح المزيد من الاستقلال الإداري لمؤسسات التعليم العالي الحكومية من أجل تحقيق استراتيجيات التطوير الخاصة بتمويل التعليم العالي التي ذكرت سابقًا، وأيضاً، يجب

تحديد أساليب للمحاسبة بموافقة رؤساء تلك المؤسسات، بالإضافة إلى أخذ آليات الجودة المختلفة، ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة في التطوير الأكاديمي، واعتبارها من أهم المكونات في رسم الخطط الاستراتيجية للتعليم العالي في المؤسسات التعليمية. وبناء على ذلك، سيكون نظام الاعتماد الجديد وآليات تخصيص الموارد، والتي تربط التمويل بالأداء هي الوسيلة الفعالة لمراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي.

وبناءً على ما سبق، فلابد من أن تقلل وزارة التعليم العالي من تدخلها في شئون الإدارة، والتركيز على الوظائف الهامة الأخرى، مثل المساهمة الفعالة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، من خلال آليات تنافسية لتوزيع الموارد المتاحة، وللتشجيع على الارتقاء بالجودة، ومحاولة تحقيق استراتيجيات التطوير، وتحقيق التميز في مؤسسات التعليم المصرية والارتقاء بها إلى المستويات المرجوة.

أولاً- النتائج التي توصل إليها الباحث:

١- نقص التمويل الكافي للجامعات، وقلة الحوافز والخلل الواضح في هياكل وظائف أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة وغياب المناخ العلمي.

٢- هناك ضغوط على عاتق مؤسسات التعليم العالي التي استوعبت نمو في قيد الطلاب دون زيادة في التمويل.

٣- تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا أثر بشكل كبير على قطاع التعليم العالي وسبب ذلك الصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد وبالانقسامات الحادة وجراء تلك الصراعات تعرضت بعض المباني التعليمية والجامعات للحرق والتدمير وتوقف الدراسة فيها لأكثر من عام.

ثانيًا- التوصيات:

إن معالجة مختنقات قطاع التعليم العالي وتمويله وتجاوز التحديات التي تواجه تعتمد بشكل رئيسي على عنصرين أساسيين:

- معرفة أوجه الاختلال ومجالات العجز والقصور وتشخيص أسبابها والوقوف على مواطن الضعف.

- تصميم الاستراتيجية المثلى والخطط المكافئة للتحديات والمعالجة للاختلالات.

وتوصيات ستركز بشكل مباشر على ما يمكن معالجته خلال المنظور القريب على الأقل ٣- ٥ سنوات. ومن ثم سنورد بعض التوصيات التي تتعلق بتصحيح استراتيجي منظورة أبعد (١٠- ٢٠ سنة).

أولاً- استراتيجية المدى القريب:

١- يحتاج قطاع التعليم استدراكات مهمة تتعلق بتطوير أساسيات المنظومة التعليمة (الطلاب- أعضاء هيئة التدريس- المباني والتجهيزات) وهذا لا يتحقق إلا من خلال حكومة موحدة في البلاد بعيداً عن تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا.

٢- اعتماد خطة تفصيلية تشمل تطوير لوائح تنظيم العملية التعليمية وتبين دور وعلاقة كل عناصر العملية التعليمية ببعضها البعض (الوزارة والإدارات التابعة- الجامعات- أعضاء هيئة التدريس).

٣- التركيز على قطاع التعليم الخاص وإنشاء جسم متخصص يكون الغرض متابعة وتطوير التعليم الخاص، بما يكفل كفاءة وجودة عالية في التعليم العالي، وبما يخفف الضغط على الجامعات الحكومية دون المبالغة في قيمته أو الإخلال في جودة مخرجاته.

٤- حث الجامعات الحكومية على زيادة مواردها المالية من مصادرها الذاتية من خلال فرض ضرائب على الخريجين وكذلك زيادة الاهتمام بالنشاطات الانتاجية والعمل على توسيعها.

٥- تفعيل دور القطاعات الخاصة في إنشاء وزارة الجامعات ومساهمتها في العمليات التعليمية.

٦- على وزارة التعليم العالي القيام بدراسات تخطيطية لمعرفة معوقات واحتياجات التعليم العالي وآلية تمويله وإيجاد الحلول لها.

ثانياً- على المدى الطويل:

يتطلب إصلاح قطاع التعليم العالي والوصول به إلى مصاف الدول المتقدمة يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى (١٠- ٢٠) سنة تقوم على إحداث نقلة نوعية في العملية التعليمية ويكون في جوهرها مخرجات متكاملة ومتزامنة مع استراتيجية تنموية وطنية شاملة وتعني تكاملاً في الآتي:

- تكامل ما بين المراحل التعليمية الجامعية وبين أنواع التعليم المهني والنظري أو العام.

- تكامل بين مخرجات المؤسسات التعليمية مع فرص وسوق العمل الذي تنوي الدولة توفيره وفق أولويات القطاعية مختلفة في إطار استراتيجية تنموية شاملة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أحمد النفيش، التعليم العالي في ليبيا، دراسة مقارنة، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط١، ١٩٩٨.
- السيد أحمد عبدالخالق، درسات في اقتصادات التعليم تحديات التعليم في عصر التكنولوجيا والمعلومات، الطبعة الثانية، بدون دار وتاريخ نشر.
- د. مصطفي كامل حلمي، دور العلم والتكنولوجيا في تنمية المجتمع وتحقيق التقدم، محاضرات نشاطات البحث العلمي والتكنولوجيا والتنمية (مارس- يوليو ١٩٨٨) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مصر، ١٩٩٨.
- جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، الموصل، جامعة الموصل، ١٩٩٨.
- علي الهادي الحوات، مسيرة التعليم العالي في ليبيا، طرابلس، مكتبة طرابلس العالمية، ٢٠٠٥.
- علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، واقع وآفاق، طرابلس، منشورات مكتبة طرابلس العالمية، ١٩٩٦.

- بشير أحمد سعيد، تصورات حول تمويل التعليم العالي، كلية الآداب، جامعة الفاتح، ٢٠٠٦.
- غنيمة محمد، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- بشير أحمد سعيد، تصورات حول تمويل التعليم العالي، كلية الآداب، جامعة الفاتح.
- مصطفي عمر التير، التعليم العالي والتنمية في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي ،٢٠٠٧

ثانيًا – الرسائل العلمية:

- إبراهيم صالح عبد السلام، مشكلات التعليم العالي في ليبيا، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.
- شريف هاجر أحمد، تطوير التعليم العالي في ليبيا وانعكاسه على عملية التنمية البشرية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٦.
- هبه السيد إبراهيم الحطاب، تمويل التعليم العالي بين الدولة والقطاع الخاص، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.
- مروة سمير حجازي، نحو إصلاح وتحديث التعليم الجامعي لعلاج اختلال سوق العمل في مصر مع التطبيق على جامعة المنصورة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩.
- نجاة أحمد الزليطني، تمويل التعليم الجامعي في ليبيا، الواقع والحلول، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، ٢٠٠٨.

- محمد عمر محمد عيسى، التعليم الجامعي في ليبيا واقعه وسبل تطويره في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الجنان، طرابلس– لبنان.

ثالثًا– الدوريات والمؤتمرات:

- غانم محمد، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل الغير تقليدية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة ٣٣ مجلس اتحاد الجامعات العربية– بيروت، ١٧–١٩ نيسان، ٢٠٠٠.
- الهلالي – الهلالي، الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي العاشر، جامعة المستقبل الوطني العربي– جامعة عين شمس، ٢٨ ديسمبر، ٢٠٠٣.
- عبد الرازق محمد النعيمي، الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العالي، مجلة جامعة الزيتون، ليبيا، العدد الثالث عشر، ٢٠١٥.
- محمد إبراهيم عطوة مجاهد، التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين الخريجين، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، التعليم وعالم العمل في الوطن العربي، رؤية مستقبلية ٣– ٤ أبريل ٢٠٠١.
- هنداوي محمد حافظ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، العدد ٣٤ ، ٦ يوليو ٢٠٠٠.

رابعًا– التقارير والإحصاءات الرسمية:

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي قطاع التعليم العالي، ٢٠٠٢.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات واقع التعليم العالي في ليبيا، ٢٠١٦.
- تقرير ديوان المحاسبة الليبي حول قطاع التعليم العالي، ٢٠١٩.

خامسا_ التشريعات والوائح :

_ القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر عن مجلس النواب بشأن الجامعات.

_ القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠م بشأن تنظيم الجامعات الصادر عن مجلس النواب .

_ قرار مجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (١٣١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن إصدار لائحة تنظيم الإيفاد للدراسة بالخارج.

_ قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٢، بشأن تقرير منحة دراسية للطلبة الدارسين بالداخل.